

Distr.
GENERAL

E/1999/31
E/CN.16/1999/9
10 June 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الرابعة

(٢١-٢٧ أيار / مايو ١٩٩٩)

موجز

نظرت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، خلال دورتها الرابعة، في سبعة بنود فنية، بما في ذلك دراسة تقرير عن الموضوع الرئيسي للدورة عنوانه "الشراكات والتواءل في مجال العلم والتكنولوجيا لأغراض بناء القدرات الوطنية". وتعرضت البنود الأخرى الفنية في جدول الأعمال لتقرير فريق المناقشة المعنى بالเทคโนโลยجيا الأحيائية؛ والرؤية المشتركة لمساهمة المقبلاة في العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ وميزانية اللجنة وأنشطتها فيما بين الدورات؛ وتجميع الموارد؛ والإجراءات الناشئة عن الدورة الثالثة؛ ودور اللجنة وأنشطتها فيما يتعلق بتنسيق العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. واتخذت اللجنة، بعد استعراض البنود الفنية في جدول الأعمال، قراراً جاماً عنوانه "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" تناول جميع القضايا الرئيسية التي نوقشت في الدورة الرابعة، وأوصت بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي القرار المذكور أعلاه، تقرر أن يكون الموضوع الفني وبؤرة تركيز أعمال اللجنة خلال فترة ما بين الدورات ١٩٩٩-٢٠٠١ هو "بناء القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيا الأحيائية". وستقوم أفرقة المناقشة أو الأفرقية العاملة التابعة للجنة بتحليل عدد من المسائل المتصلة بالموضوع، وتقديم توصيات بشأنها، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم الأساسي في مجال العلوم، والأبحاث، والتنمية، والجوانب المشتركة بين التخصصات؛ ونقل التكنولوجيا وتداوها تجارياً ونشرها؛ وزيادة وعي الجمهور ومشاركته في رسم السياسات في مجال العلوم؛ وقواعد السلوك في العلوم الأحيائية، وسلامة استخدام التكنولوجيا الأحيائية، والتنوع الأحيائي، والمسائل القانونية والتنظيمية التي تؤثر في هذه القضايا لضمان المعاملة المنصفة.

وفيما يتعلق بالشراكات في العلوم والتكنولوجيا والتواصل لأغراض بناء القدرات الوطنية، تم تقديم توصيات مفادها، في جملة أمور، أن الحكومات ينبغي أن تشجع على تكوين الشراكات عن طريق تحديد المجالات ذات الأولوية للتنمية التكنولوجية، والاحتياجات التكنولوجية الرئيسية للشركات المحلية، فضلاً عن استخدام الخدمات التي يمكن أن تساعد كلاً من المؤسسات الأجنبية والمحلية المعنية في تكوين الشراكات واستكشاف الوسائل الكفيلة بتعزيز ودعم هذه الشراكات، بما في ذلك خلق بيئة تمكينية، وتحسين أنشطة البحث والتطوير، والهيكل الأساسية، وزيادةوعي الجمهور، وطلبت كذلك أن تقوم أمانة اللجنة بتحديد وتحليل أفضل الممارسات في تكوين الشراكات والتواصل، وإيجاد فرص للشراكات الدولية والتواصل في مجال العلم والتكنولوجيا. وأوصت أيضاً بأن تتعاون اللجنة تعاوناً أوثيقاً مع هيئات الأمم المتحدة لتعزيز الشراكات في مجال العلم والتكنولوجيا، وأن تدعم أقل البلدان نمواً، لا سيما في أفريقيا، إندماجها في العملية العالمية لتبني المعرفة العلمية والتكنولوجية.

وبالإضافة إلى ذلك، يوصي المجلس بأن تقوم اللجنة، من خلال أمانتها، بالدخول في حوار بين الكيانات في ميدان التكنولوجيا الأحيائية من أجل تشجيع تبادل المعلومات وإثارة المسائل الإنمائية العالمية. وعرض القرار سلسلة من الاستراتيجيات التي تستطيع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال أن تضطلع بها لتعزيز الاستفادة من التكنولوجيا الأحيائية في إنتاج الأغذية، وطلب القرار إلى أمانة اللجنة نشر معلومات متوازنة ودراسة حالات إفرادية تتعلق بالنهوض المتبعة في معالجة المسائل ذات الصلة مثل حقوق الملكية الفكرية وسلامة استخدام التكنولوجيا الأحيائية.

ويوصي المجلس أيضاً، في القرار، أمانة اللجنة بمواصلة عملها في مجال تجميع الموارد، وفي مجال استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، واتخاذ سلسلة من التدابير لتعزيز أداء اللجنة في سياق إعادة تشكيلها، بما في ذلك دورها المتعلق بتنسيق تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

أوصت اللجنة أيضاً في مشروع المقرر الأول بأن يوافق المجلس على جدول الأعمال المؤقت والوثائق المقدمة إلى الدورة الخامسة للجنة، كما أوصت اللجنة في مشروع المقرر الثاني بأن يقرر المجلس تمديد ولاية المجلس الاستشاري المعنى بالقضايا المتعلقة بالجنسين حتى ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠٠١. وفي إجراء آخر، وافقت اللجنة على نص الرؤية المشتركة الذي سيتم تقديمه في المؤتمر العالمي العالمي المقبل الذي تنظمه اليونسكو.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفصل</u>
	الأول
٤	- المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو التي يوجه إليها انتباهه
٤	ألف - مشروع قرار
١١	باء - مشاريع المقررات
١٣	جيم - المقررات التي يوجه إليها انتباه المجلس
	الثاني
١٤	- الموضوع الفني: الشراكات والتواصل في مجال العلم والتكنولوجيا لأغراض بناء القدرات الوطنية
١٨	الثالث - الفريق المعنى بالเทคโนโลยيا الأحيائية
٢١	الرابع - الرؤية المشتركة لمستقبل عملية تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
٢٨	الخامس - ميزانية اللجنة وأنشطتها فيما بين الدورات
٢٩	السادس - تجميع الموارد
٣٠	السابع - الإجراءات التي تقررت في الدورة الثالثة
٣٣	الثامن - دور اللجنة وأنشطتها فيما يتعلق بتنسيق عملية تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
٣٤	التاسع - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الخامسة للجنة
٣٥	العاشر - جدول الأعمال المؤقت وتنظيم أعمال اللجنة في دورتها الخامسة
٣٥	الحادي - مسائل أخرى
٣٦	الثاني عشر - انتخاب رئيس الدورة الرابعة للجنة
٣٦	الثالث عشر - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة
٣٦	الرابع عشر - تنظيم الدورة
٣٦	ألف - افتتاح الدورة
٣٨	باء - الحضور
٣٨	جيم - انتخاب أعضاء المكتب
٣٩	DAL - جدول الأعمال وتنظيم العمل
٣٩	هاء - الوثائق
	المرفقات
٤٠	الأول - الحضور
٤٣	الثاني - قائمة بالوثائق المعروضة أمام اللجنة في دورتها الرابعة

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو التي يوجه إليها انتباهه

ألف - مشروع قرار

١ - توصي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

إذ يسلم بالدور الذي تضطلع به اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية كمنتدى لبحث مسائل العلم والتكنولوجيا، وتحسين فهم سياسات تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وصياغة توصيات ومبادئ توجيهية بشأن مسائل العلم والتكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة، وذلك كله بالنسبة إلى التنمية:

وإذ يسلم أيضا بأنه ينبغي للجنة، عند اصطلاعها بعملها، أن توفر اهتماما خاصا لاحتياجات ومتطلبات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، وأنه ينبغي لها أيضا أن تضع في الاعتبار المشاكل ذات الصلة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال:

وإذ يحيط علما مع التقدير بال报告 الذي أعده الفريق العامل التابع للجنة المعنى بالشراكات والتواصل في مجال العلم والتكنولوجيا لأغراض بناء القدرات الوطنية^(١)، وتقرير اجتماع فريق الخبراء المعنى باستخدام التكنولوجيا الأحيائية في إنتاج الأغذية وتأثيرها على التنمية^(٢):

(١) E/CN.12/1999/2 انظر

(٢) E/CN.16/1999/3 انظر

وإذ يسلم بأن الإمكانيات الاقتصادية للشراكات والتوالع في مجال العلم والتكنولوجيا هائلة، وبأن المخاطر التي تواجه أولئك الذين لا تتوافر لديهم قدرات لتشكيل شراكات متساوية والمشاركة في الشبكات يمكن أن يؤدي إلى تهميشهم بعيداً عن الاشتراك النشط في الاقتصاد العالمي؛

وإذ يدرك الوضع المزعزع للغاية للعلم والتكنولوجيا في بعض البلدان، لا سيما في أفريقيا وخاصة هذه البلدان إلى التغلب على القيود التي تؤثر تأثيراً ضاراً على رفاهية الشعب، وتطور الأمم، وقدرة اقتصاداتها على المنافسة؛

وإذ يحيط علماً أيضاً مع الارتكاب بمذكرات الأمانة حول الرؤية المشتركة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية^(٣)، وميزانية اللجنة وأنشطتها فيما بين الدورات^(٤) وتجميع الموارد^(٥) وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة المقدمة إلى اللجنة لكي تنظر فيها في دورتها الرابعة^(٦)؛

وإذ يسلم بأهمية استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار ويحيط علماً بأنه تم استكمال هذه الاستعراضات بالنسبة لكولومبيا وجامايكا^(٧) وأن هناك استعراضات أخرى جارية تنتظر التمويل؛

وإذ يحيط علماً أيضاً بأن الدورة الرابعة للجنة ستعقد بعد ٢٠ سنة من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في فيينا وإذ يعيد تأكيد الأهمية المتزايدة للعلم والتكنولوجيا في التصدي بصورة فعالة للتحديات الإنمائية والدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة في هذا المجال؛

.E/CN.16/1999/4 (٣)

.E/CN.16/1999/5 (٤)

.E/CN.16/1999/6 (٥)

.E/CN.16/1999/Misc.1-5 و 8 و E/CN.16/1999/7 (٦)

(٧) استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لجامايكا (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.II.D.7) واستعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لكولومبيا (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.99.II.D.13).

وإذ يشير إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٢/١٩٩٧ و ٦٤/١٩٩٨ و ٤٧/١٩٩٨ كما تم اعتمادها بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنسيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما،

وإذ يسلم بأن تعزيز الشفافية والمساءلة هما أمران ضروريان من أجل الأداء الفعال للجنة،

وإذ يرحب بالمبادرة التي نفذتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لعقد المؤتمر العالمي للعلوم في حزيران/يونيه ١٩٩٩

الأنشطة المنفذة لمتابعة عمل اللجنة السابق

- (أ) الشراكات والتواصل في مجال العلوم والتكنولوجيا لأغراض بناء القدرات الوطنية
- ١ - يوصي بأن تقوم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال وبالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، بتحديد: (أ) مجالات الأولوية بالنسبة لتنمية القدرات التكنولوجية التي يمكن أن تقوم فيها الشراكات والشبكات الدولية بدور أساسي؛ و (ب) الاحتياجات الرئيسية للشركات المحلية فيما يتعلق بالتقنيات والدراسة الفنية والخبرة الفنية من أجل وضع أهداف واضحة ونواتج يمكن توقعها وأدوات للرصد؛ و (ج) الخدمات المفيدة التي يمكن توفيرها للمؤسسات الأجنبية العامة والخاصة الراغبة في إقامة شراكات مع المؤسسات المحلية العامة والخاصة والتي من شأنها أن تساعدها في إقامة شراكات أكثر إنصافاً وتوازناً:
- ٢ - يوصي بأن تستكشف الحكومات سبل ووسائل تعزيز الشراكات فيما بين المؤسسات العامة والخاصة، وذلك بواسطة جملة أمور منها وضع السياسات الموافية وإيجاد البيئة التنظيمية والقانونية، وتوفير المعلومات والمعرفة، وتمويل وضع أنشطة وهيكل البحث والتطوير، وزيادة الوعي العام بدور وفوائد الشراكات والشبكات في مجال العلوم والتكنولوجيا وباستكمال هذه العمليات حيث تكون قائمة؛
- ٣ - يوصي بضرورة أن تقوم الحكومات بدعم الشراكات والتواصل بالنسبة للبحوث الأساسية والتطبيقية بغرض تعزيز بناء القدرات الوطنية؛
- ٤ - يطلب إلى أمانة اللجنة استخدام الموارد التي تستطيع تعبئتها من أجل (أ) تحديد وتحليل أفضل الممارسات في مجال إقامة الشراكات والتواصل و (ب) حصر الفرص المتاحة لإقامة شراكات وشبكات دولية في مجال العلوم والتكنولوجيا؛

٥ - يدعو الحكومات والقطاع العام وقطاع الأعمال والأوساط الأكademية والمنظمات غير الحكومية في البلدان الصناعية إلى الاشتراك في إقامة الشراكات والتواصل في مجال العلوم والتكنولوجيا ومع نظرائها في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال، وذلك لتسهيل وصولها إلى التكنولوجيات الجديدة واستخدامها وتطوريها وتحسين قدراتها التكنولوجية وبناء قدراتها الوطنية؛

٦ - يوصي بسبب اتساع الطلب على الطاقة وما تواجهه البلدان النامية من قيود مالية بزيادة الشراكات والتعاون بشأن مصادر الطاقة المتجددة والتقلدية كتلك المتواخة في آلية التنمية النظرية وترتيبات التنفيذ المشتركة المتضورة في بروتوكول كيوتو، وذلك من أجل (أ) تعزيز بناء القدرات في البلدان النامية، و (ب) توفير خدمات الطاقة الحديثة لسكان الريف وسكان المناطق الحضرية ناقصة الخدمة، و (ج) تشجيع مشاركة القطاع الخاص في توفير إمدادات الكهرباء في إطار ترتيبات جديدة مثل مشاريع البناء والتشغيل والنقل ومشاريع البناء والتشغيل والامتلاك؛

٧ - يوصي بأن تتعاون اللجنة على نحو أوثق مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ولا سيما مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لملكية الفكرية من أجل تعزيز الشراكات في مجال العلوم والتكنولوجيا؛

٨ - يوصي بأن تدعم أقل البلدان نموا، ولا سيما في أفريقيا، اندماجها الفعال في العملية العالمية لتعبئة المعارف العلمية والتكنولوجيا المتاحة، ولا سيما من خلال:

(أ) دعم جميع المبادرات التي تستهدف تجميع الموارد على المستوى دون الإقليمي في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛

(ب) تحديد الشراكات المنصفة ومنح التقدير اللازم لعلمائها؛

(ج) إنشاء مراكز امتياز في مجالات الأولوية وتعزيز التعليم المحلي في مجال المهارات العلمية والتكنولوجية.

(ب) التكنولوجيا الحيوية من أجل إنتاج الغذاء

٩ - يوصي بأن تبدأ اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن طريق أماكنها حوارا يشمل القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية ومراكز وشبكات التكنولوجيا الأحيائية

المتخصصة مثل المحفل العالمي للبحوث الزراعية وذلك بغرض تعزيز تبادل المعلومات والأفكار فيما بين العلماء وصانعي السياسات وممثلي الصناعات والمستخدمين النهائيين. ويمكن لهذا الحوار أن يوفر محفلاً تطروح فيه قضايا تتعلق بالتطورات العالمية في مجال التكنولوجيا الأحيائية، (مثل حقوق الملكية الفكرية والسلامة الأحيائية وقواعد السلوك في العلوم الأحيائية والأغذية الصيدلانية وجينات الإنهاء وزيادة الوعي العام وتحقيق فهم أفضل لفوائد المحتملة من التكنولوجيا الأحيائية وبعض القضايا الحيوية الأخرى)؛

١٠ - يوصي بأن تضطلع الحكومات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال وبالتعاون مع المجتمع الدولي بالاستراتيجيات التالية:

- (أ) تعزيز القدرات في مجال البحوث وبناء القدرات الوطنية في مجال التكنولوجيا الأحيائية وتنفيذ برامج تدريبية لإيجاد قوة العمل المدربة؛
- (ب) تحديد وتشجيع إنشاء "مراكز اختصاص" في مجال التكنولوجيا الأحيائية في كل بلد؛
- (ج) إقامة ومواصلة الشراكات مع "مراكز الامتياز" والشبكات في جميع البلدان؛
- (د) تشجيع إقامة الروابط والتفاعل فيما بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات البحث والتطوير؛
- (ه) تشجيع مشاركة المجتمع العلمي في المناقشات المتعلقة بالسياسات في مجالات التكنولوجيا الأحيائية والسلامة الأحيائية وقواعد السلوك في العلوم الأحيائية وزيادة الفهم العام لمخاطر وفوائد هذه التكنولوجيا الجديدة؛

١١ - يطلب إلى أمانة اللجنة:

- (أ) المساعدة في تحديد ونشر المعلومات المتوازنة عن التكنولوجيا الأحيائية وحقوق الملكية الفكرية والسلامة الأحيائية؛
- (ب) فحص دراسات الحالة عن النهج المتعلقة بمعالجة القضايا ذات الصلة بالเทคโนโลยيا وحقوق الملكية الفكرية والسلامة الأحيائية بطريقة عملية ومفهومة وملموسة؛

١٢ - يطلب إلى اللجنة أن تتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في إعداد العدد الم قبل من نشرة نظام تقييم التكنولوجيا المتطرورة الذي يتناول التكنولوجيا الأحيائية في إنتاج الأغذية؛

١٣ - يوصي بأن تتعاون اللجنة وأمانتها مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى النشطة في مجال التكنولوجيا الأحيائية مثل لجان الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمركز الدولي للهندسة الجينية والتكنولوجيا الأحيائية، والبنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من المؤسسات الدولية مثل الفريق الاستشاري المعنى بالبحوث الزراعية الدولية، ولا سيما في إيجاد فهم وتبادل للمعلومات المتعلقة بتنظيم السلامة الأحيائية وبناء القدرات، بما في ذلك عن طريق إجراء دراسات حالة عن (أ) الشراكات في مجال التكنولوجيا الأحيائية، و (ب) السلامة الأحيائية، و (ج) قواعد السلوك في العلوم الأحيائية، و (د) نهج تناول التكنولوجيا الأحيائية وحقوق الملكية الفكرية.

جيم - تجميع الموارد

١٤ - يطلب إلى أمانة اللجنة أن تقوم من خلال استخدامها للموارد الخارجية عن الميزانية المخصصة بالفعل لهذا الغرض باستكمال طبع التقارير عن تجميع الموارد لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الهياكل الأساسية للنقل والتعليم والصحة وضمان نشر التقرير النهائي على أوسع نطاق ممكن.

دال - استعراضات السياسات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار

١٥ - يوصي اللجنة بمواصلة اتصالاتها مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن استعراضات السياسات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار مع البلدان الراغبة وتحديد خيارات العمل الوطني، ولا سيما تلك التي تعزز القدرة التكنولوجية والابتكار ونقل ونشر التكنولوجيا:

هاء - الموضوع الفني الجديد والأنشطة الأخرى

١٦ - يقرر أن يكون الموضوع الفني للفترة الفاصلة بين الدورات ١٩٩٩-٢٠٠١ (بناء القدرات في مجال التكنولوجيا الأحيائية مع إيلاء اهتمام خاص للزراعة والصناعة الزراعية والصحة والبيئة. وسيشمل الموضوع: تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم العلمي الأساسي، والبحث والتطوير، بالإضافة إلى جوانبها المتعددة التخصصات، ونقل وتسويقه ونشر وتعزيز وعي الجمهور والمشاركة والاشتراك في وضع السياسات العلمية، وقواعد السلوك في العلوم الأحيائية والسلامة الأحيائية والتنوع البيولوجي، والمسائل القانونية والتنظيمية التي تؤثر في هذه المسائل خصماناً للمعاملة المنصفة.

وأو - تنسيق تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
في منظومة الأمم المتحدة

وإدراكا منه للحاجة لمواصلة تعزيز أداء اللجنة في إطار إعادة تشكيلها بما في ذلك دورها المتعلق بتنسيق العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية:

وإذ يرحب بالخطوات التي اتخذتها أمانة الأونكتاد لإقامة موقع على الشبكة العالمية لنشر المعلومات المتعلقة بأنشطة اللجنة:

١٧ - يبحث أمانة اللجنة على مواصلة جهودها بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها اللجان الإقليمية والفريق العامل المفتوح بباب العضوية المعنى بالمعلوماتية لإنشاء شبكة الكترونية لنقل المعلومات المتعلقة بأنشطةها في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وزيادة الوعي بالتطورات العلمية ذات الأهمية الخاصة بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

١٨ - يطلب إلى الأمانة مواصلة إصدار النشرة الإخبارية المنتظمة لتوفير معلومات مستكملة عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بما في ذلك المعلومات المتعلقة بخطط ونتائج الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة نفسها في فترات ما بين الدورات؛

١٩ - يدعو الأمانة ومكتب اللجنة إلى تحديد الفرص والاستفادة منها للتفاعل على نحو وثيق مع هيئات منظومة الأمم المتحدة من أجل زيادة تعزيز تبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة في مجال استخدام العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، على أن يشمل هذا التفاعل مشاركة الأمانة في اجتماعات التنسيق ذات الصلة للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الموضوعية والأنشطة التنفيذية؛

٢٠ - يوصي بعقد اجتماع كل سنتين في جنيف، على أن يقوم المكتب بعده بجمع وفود الدول الأعضاء والمراقبين الذين يوجد مقرهم في جنيف ليوم واحد لإجراء مناقشة مع الوفود بشأن حالة أنشطة ما بين الدورات التي تضطلع بها اللجنة وجهودها الرامية إلى تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛

٢١ - يوافق على أن يبقي على جدول أعماله بند بعنوان "أداء اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك دورها في تنسيق العلوم والتكنولوجيا لأغراض التنمية"، ويطلب إلى الأمانة إعداد تقرير تحليلي للأنشطة ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك نتائج المؤتمر العالمي للعلوم والتكنولوجيا من أجل النظر فيه تحت هذا البند.

باء - مشاريع المقررات

٢ - توصي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يعتمد مشاريع المقررات التالية:

مشروع المقرر الأول

تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الرابعة، وجدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة للجنة ووثائقها

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

(أ) يحيط علما بتقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الرابعة ويفيد القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة:

(ب) يقر جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة ووثائق هذه الدورة، الواردة أدناه.

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ووثائقها

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

٢ - الموضوع الفني: "بناء القدرات الوطنية في التكنولوجيا الأحيائية"، مع الاهتمام بصفة خاصة بالزراعة والصناعة الزراعية والصحة والبيئة. وسيشمل هذا الموضوع: تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم العلمي الأساسي، والبحث والتطوير وجوابهما المتعددة التخصصات؛ ونقل وتسويق ونشر التكنولوجيا، وتعزيز وعي الجمهور والمشاركة في وضع السياسات العلمية، وقواعد السلوك في العلوم الأحيائية والسلامة الأحيائية والتنوع البيولوجي والمسائل القانونية والتنظيمية التي تؤثر على هذه المسائل، ضماناً للمعاملة المنصفة.

الوثائق
تقرير الأمين العام

٣ - المذكرة الشاملة المتعلقة بتنفيذ المقررات المتتخذة في الدورة الرابعة والتقديم المحرز بالنسبة لها.

الوثائق
مذكرة من الأمانة العامة

٤ - تقديم التقارير القطرية عن السياسات المتعلقة بالتقنيات والتكنولوجيا والابتكار.

٥ - ميزانية اللجنة.

الوثائق
مذكرة من الأمانة العامة

٦ - أنشطة اللجنة المتعلقة بتنسيق العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والأنشطة الأخرى المضطلع بها فيما بين الدورات.

الوثائق
مذكرة من الأمانة العامة

٧ - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة السادسة للجنة.

٨ - جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال للدورة السادسة للجنة.

٩ - مسائل أخرى.

١٠ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة.

مشروع المقرر الثاني

المجلس الاستشاري المعنى بقضايا الجنسين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يقرر:

- (أ) تمديد ولاية المجلس الاستشاري المعنى بالقضايا المتعلقة بالجنسين حتى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠١ لتمكينه من إكمال برنامج عمله في حدود الموارد المخصصة لهذا الغرض من خارج الميزانية؛
- (ب) أن يستشير المكتب أعضاء اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن شغل المكانين الشاغرين في المجلس الاستشاري المعنى بالقضايا المتعلقة بالجنسين من بين أعضاء اللجنة، ضماناً لاستمرار الصلات بين المجلس واللجنة؛
- (ج) أن تقيم اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الخامسة إن كان من المرغوب فيه استمرار عمل المجلس واحتياط الحصول على موارد خارجية لهذا الغرض.

جيم - المقررات التي يوجه إليها انتباه المجلس

يوجه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المقرر التالي الذي اتخذته اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية:

المقرر ٤ - الملخصات التي أعدها الرئيس للمناقشات

في الجلسة العاشرة المعقدة في ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٩، قررت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بناءً على اقتراح الرئيس، أن تدرج الملخصات التي أعدها الرئيس للمناقشات التي شهدتها دورتها الرابعة في تقرير اللجنة عن تلك الدورة.

الفصل الثاني

الموضوع الفني: الشراكات والتواصل في مجال العلم والتكنولوجيا لأغراض بناء القدرات الوطنية

١ - نظرت اللجنة في البند ٢ من جدول أعمالها في جلساتها الأولى والثانية والعشرة، المعقدة في ١٧ و ٢١ أيار / مايو ١٩٩٩. وكان معروضاً عليها تقرير أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن عمل الفريق العامل المعنى بالشراكات والتواصل في مجال العلم والتكنولوجيا لأغراض بناء القدرات الوطنية (E/CN.16/1999/2).

٢ - وفي جلستها الأولى، أدلى نائب رئيس اللجنة، السيد ب. م. رود (النمسا)، ببيان استهلاكي.

٣ - وفي الجلسة نفسها أدلى بياناً ممثلاً كل من جامايكا وإندونيسيا والكاميرون وأنغولا وكوبا ورومانيا والفلبين والبرازيل وسري لانكا وباكستان وكذلك المراقبان عن أوروجواي وتركيا.

٤ - وفي الجلسة الثانية، المعقدة في ١٧ أيار / مايو، أدلى ببيانات ممثلو سلوفاكيا وغانا والاتحاد الروسي وألمانيا والصين وبوليفيا وأسبانيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) والولايات المتحدة الأمريكية وبيلاروس وكولومبيا وتونس وأنغولا وغينيا وجمهورية كوريا والبرازيل والكاميرون وجامايكا ورومانيا وكذلك المراقب عن مصر.

تلخيص الرئيس للمناقشة العامة

٥ - أثار الفريق العامل المعنى بالشراكات والتواصل في مجال العلم والتكنولوجيا لأغراض بناء القدرات الوطنية، في تقريره وتوصياته، عدة مسائل تتعلق بالسياسات لينظر فيها مختلف أصحاب المصلحة المشاركين في عملية إقامة الشراكات والتواصل. وتشير "الشراكات" هنا إلى الائتلافات الثنائية والمتعددة الأطراف المكونة لتحقيق الفوائد المتبادلة للجهات المعنية (انظر E/CN.16/1999/2، الفقرة ١٥). ومن ضمن مسائل السياسات ذات الصبغة العامة المتعلقة بالشراكات والتواصل بين المؤسسات الأكاديمية والبحثية والأعمال والشركات الخاصة التي نظر فيها الفريق العامل ما يلي:

(أ) هل برز إلى الوجود عهد جديد من الشبكات والشراكات وهل أصبحت هذه الشبكات والشراكات شكلًا أساسياً للتفاعل الاستراتيجي بين الشركات والمؤسسات؟

(ب) في ظل أي ظروف تمثل هذه الشبكات والشراكات فرصاً جديدة وعقبات بالنسبة للشركات والمؤسسات في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال إلى بناء القدرات المحلية والكفاءة التكنولوجية؟

(ج) ما هي التدابير التي قد تتخذها الحكومات والمجتمع الدولي لتعزيز هذه العملية؟

٦ - وأدى عمل الفريق العامل إلى إعداد عدة وثائق معلومات أساسية تتناول الشراكات والتواصل في مجالات الطاقة والتكنولوجيا الأحيائية، وذلك بالإضافة إلى تقريره. وقد أرفقت قائمة بهذه الوثائق بتقرير الفريق العامل (E/CN.16/1999/2، الملحق الثاني).

٧ - وأمام بروز "كثافة المعرفة في الانتاج" والمنافسة القائمة على الأسعار وعلى العوامل غير المتعلقة بالأسعار مثل الابتكارات، تمثلت استجابة الشركات الخاصة في اللجوء بصفة متزايدة إلى الشراكات والتواصل. وثمة دلائل تشير إلى أن التحديات العصبية المرتبطة بالعولمة قد أدت إلى زيادة الشراكات والتواصل فيما بين الشركات زيادة كبيرة، وذلك بغية تجميع الموارد وتقاسم تكاليف ومخاطر أنشطة البحث والتنمية. ويصدق هذا الأمر على الشركات في البلدان النامية وفي البلدان المتقدمة النمو على حد السواء؛ ومن غير المرجح أن يتغير هذا التوجه في المستقبل القريب. وفضلاً عن ذلك، تعتبر هذه الأشكال الجديدة من التعامل خيارات لا مفر منها أكثر من كونها خيارات ممكنة، وذلك بالنسبة لعدد كبير من الشركات التي تسعى إلى الاحتفاظ بقدرتها على التنافس في الأسواق العالمية الحالية الصارمة التي تتميز باستخدام تكنولوجيات المعلومات ووسائل الإنتاج والتوزيع التي تستخدم التكنولوجيا بدرجة مكثفة وتعتمد على شبكة الإنترنت. وقد يعتمد نجاح هذه الشركات، في كثير من الأحيان، على إشراك الشركات الخاصة والمؤسسات الأكاديمية والوكالات الحكومية في آن واحد.

٨ - ولوحظ ارتفاع عدد الشراكات والاختلافات على مستويات كثيرة في أجزاء عديدة من العالم، بما في ذلك الشركات والاختلافات بين الشركات والمؤسسات في الشمال والجنوب، ولا سيما تلك الواقعة في جنوب شرق آسيا. وتزداد أيضاً الاختلافات التكنولوجية فيما بين الشركات في عدد كبير من البلدان النامية. وأصبحت هذه الاختلافات من أبرز أشكال الأعمال التجارية ونقل التكنولوجيا، وصارت تشكل، مع الشبكات التعليمية، أساس بناء القدرات المحلية في كثير من البلدان النامية. ومن ثم لوحظ ارتفاع كبير في الاختلافات المعقودة بين مختلف أنواع شبكات البحث والتكنولوجيا ومرافق الامتياز والمؤسسات الأكاديمية والأعمال التجارية.

٩ - وقد درس الفريق العامل الخيارات في مجال السياسات والتدابير العملية اللازمة لتعزيز الشراكات التكنولوجية والتواصل لأغراض بناء القدرات الوطنية في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال. وتعد الشراكات والتواصل آليات فعالة لتطوير التكنولوجيا وبناء القدرات الوطنية وتوسيع فرص

الوصول إلى الأسواق، وللحكومات دور بالغ الأهمية تضطلع به استكمالاً لهذه الجهود في تطوير الشراكات والتواصل ولا سيما في البلدان النامية، وذلك جنباً إلى جنب مع المنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

١٠ - وثمة توافق عام في الآراء بشأن مقتراحات الفريق العامل بصدق: (أ) إعداد منهجية تستند إلى أفضل الممارسات في مجال الشراكة والتواصل بين المؤسسات؛ و (ب) وضع معايير لقياس النجاح؛ و (ج) حصر الفرص المتاحة للشراكات والتواصل الدولي في مجال العلم والتكنولوجيا. وفي هذا الصدد، يمكن أن تدرس تجربة الاتحاد الأوروبي ومبادئه التوجيهية بشأن إنشاء الاتحادات والشراكات لنقل التكنولوجيا وأن تستخدم في الحصول على مزيد من المعرفة عن الشراكة الفعالة. كما يمكن أن تستخدم أيضاً الائتلافات الأخرى القائمة في مجال البحث مثل الشراكات المعتمدة بها في الأمريكتين. وينبغي أن تقيم الشراكات والشبكات التي تربط مؤسسات التعليم العالي فيما يتعلق بفعاليتها وقدراتها على بناء القدرات البشرية ونشر المعرفة ونقل التكنولوجيا. وبصفة أكثر تحديداً، تبرز الحاجة إلى دراسة أوجه القصور في الشبكات والشراكات والظروف التي تساهم فيها في بناء القدرات البشرية والتكنولوجية، والتمييز بين مختلف أنواع الشراكات. وعلى هذا النحو يمكن تحديد العوامل المسؤولة للنجاح والفشل.

١١ - وقد تم التأكيد على أهمية تهيئة البيئة الحافزة والداعمة للشراكات. وأظهرت التجربة أن الشراكات الناجحة عادة ما تبدأ من القاعدة أكثر مما تتنزل من القمة؛ وأنها تتشكل بمبادرة من الشركاء أنفسهم. غير أن ثمة شروطاً لازمة لاستمرارها ليس أقلها أهمية المزج بين السياسات والحوافز بالشكل المناسب لجميع الأطراف المشاركة فيها. وقد أثيرت مرات عديدة مسألة إقامة شراكات تتسم بقدر أكبر من المساواة والتوازن بين شركاء غير متساوين. وقد استُخدمت لهذا الغرض بنجاح المساهمات النسبية سواء كانت معتمدة على الناتج المحلي الإجمالي للبلد أو على عائدات الشركات أو دخل الجامعات، حسب الحالات.بيد أن التفاوت في القدرات بين شركاء تختلف مستويات تنميتهم يستدعي حلاً لأجل أطول يستند إلى قاعدة أوسع. ونظراً لاتساع الفجوة التكنولوجية لا بين البلدان فحسب بل وفي داخلها يقترح أن يزداد التركيز على التعليم العلمي في السياسات الوطنية للعلم والتكنولوجيا. وعلى مستوى فني أرفع، يمكن تعزيز القدرات الوطنية للبحث والتطوير وتعزيز البنية الأساسية لتشجيع الشراكات والتواصل لتمكين العلماء والفنانين المنتسبين إلى البلدان النامية من تحسين مهاراتهم والوصول إلى موارد البحث والتطوير والاطلاع على ما يتم فيها من تطورات. ولذلك فشلة حاجة إلى مساعدة هذه البلدان على زيادة مشاركتها في التواصل وإقامة الشراكات من خلال برامج عمل عملية.

١٢ - وهناك شرط آخر لاجتذاب وتحقيق الشراكات الفعالة يتمثل في الاستفادة من الاتصالات ومن الإنترن特. ورغم التخوف من أن يؤدي قصور هذه الوسائل أو عدم وجودها إلى التهميش الاقتصادي السريع، فإن هناك أمثلة لبرامج إنمائية دولية ترمي إلى دعم وتسهيل وسائل الاتصال اللاسلكي في المناطق النائية.

بل إن تطور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات مثل إنشاء المختبرات والمكتبات ومرافق المعلومات الحاسوبية قد يغير طبيعة الشراكات ويصبح عنصرا أساسيا في التواصل الفعال.

١٣ - ومن ناحية أخرى فهناك عناصر قد تعوق مشاركة البلدان النامية في الشراكات على نحو فعال. فعبء الديون الواقع على كثير من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نموا، لا يمكنها في كثير من الحالات، من الاستثمار في البحث والتطوير. وكثيراً ما تفقد البلدان التي تنجح في إتاحة التدريب في الخارج لعلمائها استثماراتها في التعليم عندما يختار أولئك العلماء البقاء في الخارج. ومن شأن الشبكات التي تتيح اتصالاً مستمراً بين المؤسسات التعليمية المشاركة فيها وأماكن عمل الخريجين أن تقلل خطر هذا الاستنزاف للعقول. وفضلاً عن ذلك، يرد ذكر مصدر التمويل بوصفه عاملًا يحدد جدول الأعمال ويحدد الأولويات في الشراكات؛ ففي الشراكة المعقودة بين أطراف غير متساوية، كثيرة ما يكون نصيب احتياجات الشركاء الأضعف وأهدافه هو التجاهل. ولهذا السبب، فمن المهم أن تكون لدى الشركاء المحتملين نظرة واقعية لأهداف كل شريك من الشركاء الآخرين ولدوافعه ولقوى السوق القائمة. وتحقق الشراكات والشبكات الناجحة التفهُم المتبادل للنهج العقلي والثقافي الذي يتبعه الشركاء حيال حل المشكلات، وهو يعد مكوناً قيماً آخر لأشكال التعاون هذه. وثمة حاجة أيضاً إلى دراسة أعمق للحوافز والفرص المتاحة لشركات البلدان النامية للدخول في شراكات مع شركات من البلدان المتقدمة النمو.

١٤ - ورغم الأضرار التي يتحمل أن تنجم عن الشراكة فإن الغوايد لا تحتاج إلى بيان، وتأتي في صدارتها وفورات الحجم وتوافر التمويل للأنشطة الرائدة وتحسين التكنولوجيا وإنتاج المعارف الجديدة. وعلى سبيل المثال يُعزى تحسن القدرات الفنية على تصميم المنتجات وفعالية التصنيع في كثير من شركات جنوب شرق آسيا إلى صلاتها برباتها في الخارج. وبالمثل أدى تكافُف جهود شركات الطاقة التقليدية إلى عمليات ومنتجات أَنْظَف. ولا بد من أن تتجاوز الشراكات والتعاون في مجال الطاقة المتجددة والطاقة التقليدية المستويات الحالية لتوفير خدمات الطاقة الحديثة لسكان الأرياف وسكان الحواضر الذين تعوزهم هذه الخدمات. أما فيما يتعلق بالطاقة التقليدية، فينبغي توجيه الاهتمام إلى الشراكات التي تحقق تأثيرات إنسانية أقوى. وعلى نفس المنوال، ينبغي أن يشجع تقديم الإمدادات الكهربائية في إطار ترتيبات مبتكرة تنطوي على شراكات مع القطاع الخاص.

١٥ - وتشدد اللجنة على دور المجتمع الدولي في تعزيز الشراكات في العلم والتكنولوجيا، وتوصي بتوسيع التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومن ضمنها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرها، تحقيقاً لهذه الغاية. وتشدد اللجنة أيضاً على أهمية توجيه نفس القدر من الاهتمام الذي تحظى به العمليات و"المؤسسات" المالية إلى الموارد البشرية والجوانب المؤسسية. ومن اللازم أن تدرس الجوانب الاجتماعية والقانونية والبيئية للتعاون في مجال الشبكات دراسة مستقصية، وستشكل هذه الجوانب، مقتربة بالاستقرار السياسي، عوامل مهمة لتحقيق النجاح.

إجراء الذي اتخذته اللجنة

كان معرفا على اللجنة، في اجتماعها العاشر المعقود في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٩، نص مشروع قرار بعنوان "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" قدمه الرئيس على أساس مشاورات غير رسمية.

وفي الجلسة نفسها، وقبل اعتماد مشروع القرار، أدى بيانات ممثلو الاتحاد الروسي وأنغولا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وسري لانكا والكاميرون وكولومبيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الجلسة نفسها أدى أمين اللجنة ببيان عن الآثار المحتملة لمشروع القرار على الميزانية البرنامجية.

وفي الجلسة نفسها أيضا تلا الرئيس نص التعديلات المتفق عليها لمشروع القرار.

وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بصيغته المعبدة شفويا (الاطلاع على النص النهائي، انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

الفصل الثالث

الفريق المعنى بالเทคโนโลยجيا الأحيائية

١ - نظرت اللجنة في البند الثالث من جدول أعمالها في اجتماعاتها الثالث والرابع والعشر المنعقدة في الفترة من ١٨ إلى ٢١ أيار/مايو ١٩٩٩، حيث عرض عليها تقرير أمانة الأونكتاد عن أعمال فريق الخبراء المعنى باستخدام التكنولوجيا الأحيائية في إنتاج الأغذية وتأثيرها على التنمية (E/CN.16/1999/3).

٢ - وفي الاجتماع الثالث المنعقد في ١٨ أيار/مايو، قدم فريق من ثلاثة خبراء في مجال التكنولوجيا الأحيائية لإنتاج الأغذية عروضا عن التكنولوجيا الأحيائية وتأثيرها على التنمية، وحددوا موضوعات بالغة الأهمية تتعلق بتطوير التكنولوجيا الأحيائية، مع توجيه اهتمام خاص إلى إنتاج الأغذية.

٣ - وفي الاجتماع نفسه قدمت بيانات من قبل ممثلي أوغندا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والكاميرون وألمانيا وإندونيسيا والفلبين والصين وجامايكا وكوبا وكولومبيا وسري لانكا ورومانيا وغانا وغينيا.

٤ - وفي الاجتماع الرابع المنعقد في ١٨ أيار / مايو، قدم أعضاء الفريق إجاباتهم على بعض الأسئلة التي أثيرت في الاجتماع الثالث.

تلخيص الرئيس للمناقشة العامة

٥ - ركز فريق الخبراء المعنى باستخدام التكنولوجيا الأحيائية في إنتاج الأغذية وتأثيرها على التنمية، في مناقشاته وتقريره المقدم إلى الدورة الرابعة، على ثلاثة جوانب موضوعية هي:

(أ) القضايا المتصلة بالنباتات والحيوانات وسماتها؛

(ب) بناء القدرات الذاتية على استخدامات التكنولوجيا الأحيائية ونقلها، بما في ذلك آليات إدماج التكنولوجيا الأحيائية في صلب البحوث الزراعية؛

(ج) القضايا الأخرى البالغة الأهمية المتصلة بالเทคโนโลยيا الأحيائية التي قد يكون لها تأثير على إنتاج الأغذية، لا سيما تلك التي تحتاج إلى المعالجة على الصعيد الدولي.

٦ - وأثنى عدد من أعضاء اللجنة على الأمانة والفريق المعنى بالเทคโนโลยيا الأحيائية لما قاموا به من عمل شاق في إعداد تقرير قيم واضح ومتوزن. وقد تم التركيز على أن التكنولوجيا الأحيائية الزراعية تتيح إمكانية زيادة طاقة الإنتاج الزراعي وتحسينها، وتحفيض مشكلة الأمن الغذائي التي تشكل حالياً موضوع اهتمام رئيسي في كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض، كما تتيح الفرصة تعزيز قدرة الاستثمارات إلى الداخل. وبرغم أن التقرير ركز على التكنولوجيا الأحيائية لإنتاج الأغذية، فإن المناقشة أكدت الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيا الأحيائية في مجالات متباينة مثل الصناعات الصيدلانية واستغلال الموارد البحرية وإعادة التحريج. وقد لاحظ الأعضاء أن هذه المجالات تحتاج إلى أن يوجه إليها المزيد من الاهتمام. ولوحظ بالإضافة إلى ذلك، أن الاقتصادات الصغيرة ذات الدخل المنخفض تستطيع هي نفسها أن تطور كفاءتها وقدرتها في مجال التكنولوجيا الأحيائية، نظراً لانخفاض حاجتها إلى كثافة رأس المال في البحث والتطوير والأنشطة الإنتاجية. وهناك عدد من البلدان النامية التي تجري بحوثاً في مجال التكنولوجيا الأحيائية، كما تبذل الجهد في بلدان عديدة، بما في ذلك البلدان الأفريقية، لتطوير وتطبيق نتائج بحوث التكنولوجيا الأحيائية لإنتاج الأغذية. وقد لوحظ رغم ذلك، أنه بينما يبدو التقدم الذي أحرز حتى الآن مشجعاً، فإن بداية التكنولوجيا الأحيائية في البلدان النامية كانت بطيئة بصفة عامة، وعلى وجه الخصوص في البلدان الأفريقية. وحددت الأسباب الرئيسية لذلك في عدم وجود سياسات واضحة المعالم للتكنولوجيا الأحيائية، وحدودية القوى العاملة، وانتشار المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. كما نوقشت إمكانية استخدام شبكات البحث والتطوير لتعزيز القدرات المحلية في مجال التكنولوجيا الأحيائية. وبما أن

مؤسسات عديدة في الجنوب تجري بحوثا ذات صلة بهذه المجالات، فقد رئي أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يعتبر طريقة آخر يجب دعمه.

٧ - وفيما يختص بالتنمية ونشر التكنولوجيا الأحيائية، تم تأكيد أنه بينما تعتبر جهود البحث والتطوير على المستوى الوطني ذات أهمية بالغة لكي تكفل، في جملة أمور، أن تؤخذ الظروف المحلية في الاعتبار، فإن اقتسام المعرفة عبر الشراكة بين الشمال والجنوب والشراكة والتواصل فيما بين بلدان الجنوب والأنشطة الإقليمية تعتبر على جانب عظيم من الأهمية لفاعلية نقل ونشر التكنولوجيا. وتشمل العوامل الحيوية الأخرى تعبئة الموارد والتدريب المتخصص لتطوير القدرات المطلوبة لأغراض البحث والتطوير، وتقدير عامل المخاطرة وتحديد ورصد المبادئ التوجيهية للسلامة الأحيائية. وقد أبرزت مسألة توثيق التعاون بين معاهد البحث والتطوير ومستخدمي الكائنات المحورة وراثيا، كعامل ضروري لتقدم القدرات المحلية في مجال التكنولوجيا الأحيائية. ويطلب ذلك، في جملة أمور، مشاركة القطاع الخاص النشطة ودخول العلماء المحليين في مناقشات بشأن التكنولوجيا الأحيائية واستغالهم بتثقيف الجمهور عن فوائد تكنولوجيا الوراثة وأخطارها المحتملة. لكن جرى التشديد أيضا على أنه بسبب ما للتكنولوجيا الأحيائية من دور أساسي في مجالات إنتاج الأغذية والصحة والاستدامة، فإنه يصبح من اللازم ألا يترك التحكم في اتخاذ القرارات الخاصة بتطويرها ونشرها للعوامل التجارية وعوامل السوق وحدها.

٨ - وعبر بعض الأعضاء عن قلقهم من إمكانية أن تفرض حقوق الملكية الفكرية قيودا على نقل التكنولوجيا الأحيائية إلى البلدان النامية، وذكروا أن اللجنة قد ترغب في طرح هذا الموضوع للمزيد من الاستقصاء. غير أنه أشير أيضا إلى أن حقوق الملكية الفكرية تلعب دورا هاما في تحفيز المختبرين وإيجاد بيئه جاذبة للاستثمار. وتعتبر السلامة الأحيائية موضوعا يحظى باهتمام كبير في مجال التكنولوجيا الأحيائية، وبصورة خاصة الآثار المترتبة على إطلاق الكائنات المحورة وراثيا، التي طورت في الشمال، في البيئة المدارية. وأكد عدد من الأعضاء أن ضرورة سد الاحتياجات الغذائية للسكان الذين يتزايد عددهم سريعا ستتطلب أن تستفيد البلدان من مزايا التكنولوجيا الأحيائية. غير أنهم أشاروا إلى أن ذلك يجب أن يتم مع منح الاعتبار اللازم لسلامة البيئة. وقد ذكر إدخال الجينات القاتلة كأحد الأمثلة على تقدم التكنولوجيا الأحيائية، الذي قد تكون له آثار اقتصادية سلبية على صغار المزارعين في البلدان النامية. ومن مشاكل التقييم تأثيرات الأحياء المحورة وراثيا بمعناها الأوسع أنه لا توجد بحوث ومعلومات مكتملة عنها. وهناك أيضا الحاجة للمحافظة على التنوع البيولوجي وتعزيز قدرات البلدان النامية على وضع إجراءات للسلامة الأحيائية، وعلى المشاركة في إعداد قوائم مشتركة بما لديها من موارد وراثية. وقد أبرزت أهمية جمع المعلومات المفصلة من خلال دراسات الحالات التي تجري على مشروعات محددة في التكنولوجيا الأحيائية في كل من البلدان الصناعية والنامية.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

اعتمدت اللجنة، في اجتماعها العاشر المنعقد في ٢١ أيار / مايو ١٩٩٩، مشروع قرار بعنوان "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" (انظر الفصل الثاني، الفقرات؛ وللاطلاع على النص النهائي، انظر الفصل الأول، الفرع أ(الف)).

الفصل الرابع

الرؤية المشتركة لمستقبل عملية تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

- ١ - نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول أعمالها، في جلساتها الرابعة والخامسة والتاسعة والعشرة، المنعقدة في ١٨ و ١٩ و ٢١ أيار / مايو ١٩٩٩، حيث عرضت عليها مذكرة من أمانة الأونكتاد بعنوان "الرؤية المشتركة لعملية تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" (E/CN.16/1999/4)، بجانب عدد من وثائق المعلومات الأساسية الأخرى، بما في ذلك تقرير مختصر من أمانة الأونكتاد عن اجتماع لفريق خبراء بشأن هذا الموضوع (E/CN.16/1999/Misc.1)، وكذلك ورقة عن إطار لرؤية مشتركة (E/CN.16/1999/Misc.4)، وورقة عن إقامة شبكات بحوث مشتركة بين الشمال والجنوب، تم إعدادها بواسطة المركز الأوروبي لإدارة سياسات التنمية في ماستريخت في هولندا، بطلب من أمانة الأونكتاد وبدعم مالي من حكومة النمسا (E/CN.16/1999/Misc.5).
- ٢ - وفي الجلسة الرابعة المنعقدة في ١٨ أيار / مايو ١٩٩٩، قدم السيد أ. فانتورا (جامايكا)، نائب الرئيس، بياناً تمهيدياً.
- ٣ - وفي الجلسة نفسها قدمت بيانات من ممثلي أوغندا والاتحاد الروسي وكوبا والنمسا وأنغولا وبلجيكا والصين ورومانيا وكولومبيا وأسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا وتونس والمراقب عن أورغواي.
- ٤ - وفي الجلسة نفسها قدم ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عرضاً عن المؤتمر العالمي القادم للعلم، الذي سيعقد في الفترة من ٢٥ حزيران / يونيو إلى ١ تموز / يوليه ١٩٩٩ في بودابست، هنغاريا، لبحث واعتماد الإعلان العالمي وإطار جدول أعمال لأنشطة الخاصة بالعلم واستخدام المعرفة العلمية.

٥ - وفي الجلسة الخامسة المنعقدة في ١٩ أيار / مايو ١٩٩٩، قدمت بيانات من ممثلي باكستان والولايات المتحدة الأمريكية وأوغندا.

٦ - وفي الجلسة نفسها قدم السيد أ. فانتورا (جامايكا)، نائب الرئيس، بياناً خاتماً.

٧ - في الجلسة التاسعة المنعقدة في ٧١ أيار / مايو، قدمت بيانات من الولايات المتحدة وأسبانيا وألمانيا وأوغندا واليونان والنمسا والكاميرون والصين وسلوفاكيا.

تلخيص الرئيس للمناقشة العامة

٨ - شرعت اللجنة في عملها الخاص بالرؤية المشتركة لمستقبل مساهمة العلم والتكنولوجيا في التنمية، منذ دورتها الثانية في عام ١٩٩٥. وقد تم بحث الموضوع في اجتماعات أربعة أفرقة خبراء. ولخصت نتائج تلك الاجتماعات في عدد من التقارير التي أعدتها أمانة الأونكتاد، بما في ذلك ما قدم منها في هذه الدورة، وبصفة خاصة المذكورة الخاصة بالرؤية المشتركة الواردة في الوثيقة E/CN.16/1999/4، التي تبرز الموضوعات والأراء الرئيسية ذات العلاقة.

٩ - ولا بد لأي نهج خاص بمستقبل العلم والتكنولوجيا من أن يأخذ في الاعتبار اهتمامات قطاع عريض من أصحاب الأدوار وأصحاب المصلحة في التنمية والمشغلين بالعلم والبحث والتنمية والمنظمات غير الحكومية. ولا بد أن تعكس عناصر الرؤية المشتركة كلاً من المصالح المتباينة والمعناهيم المختلفة لهؤلاء النشطاء في التنمية على اختلافهم، وكذلك التغيرات التي حدثت على المستوى العالمي.

١٠ - وسيواجه العلم والتكنولوجيا في المستقبل بعدد من التحديات الهامة المتعلقة بصفة خاصة بالتغييرات في بنية الاقتصاد العالمي، والأدوار المتغيرة لأصحاب المصلحة الرئيسية في التنمية، وإدخال تقنيات جديدة، وكذلك المشاكل البيئية والقانونية والأخلاقية المتعددة المرتبطة بتطبيق العلم والتكنولوجيا. وترتبط صياغة الرؤية المشتركة ارتباطاً عضوياً بتحقيق أهداف حيوية مثل القضاء على الفقر وتطبيق مفهوم حق الجميع في التنمية الذي يرتبط بدوره ارتباطاً وثيقاً بالحاجة إلى توفير إمكانية الحصول على المعلومات والموارد التقنية والمالية المرتبطة بذلك. وللعلم والتكنولوجيا أهميتها في تحسين نوعية حياة سكان العالم، خاصة المجموعات الأكثر تأثراً والأقل حظاً، بما في ذلك المرأة. ومن شأن إيجاد نهوض متعددة التخصصات للربط بين مختلف فروع العلم (مثل العلوم الفيزيائية والعلوم الاجتماعية) أن تساعد في الاستجابة للاهتمامات الخاصة بالمساواة وقضايا الجنسين. ويجب أن يكون محور الأهمية وتوفير التدريب المهني والتحقيق العلمي، التي تعتبر من الأشياء الهامة لتطوير قدرات العلم والتكنولوجيا، من الأولويات بالنسبة لجميع الشعوب وللمجتمع الدولي.

١١ - وأثار أعضاء اللجنة عددا من الموضوعات المتعلقة بالانتهاء من الأعمال المتعلقة بالرؤية المشتركة. وتعتبر كيفية تحويل المعرفة العلمية والتكنولوجية إلى وسيلة سريعة يسهل الحصول عليها لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بفرض تحقيق التنمية المستدامة من التحديات الرئيسية التي تواجه صناع السياسات. وتلعب السياسات العامة دورا رئيسيا في هذا التحدي، بما في ذلك السياسات التي تركز على توفير بيئة ملائمة وفعالة لابتكار ونشر التكنولوجيا في مختلف مجالات العلم والتكنولوجيا. ويجب أن تبذل جهود جادة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية من أجل إيجاد إطار للمفاهيم والإجراءات مقبول لدى الجميع يحدد أبعاد سياسات العلم والتكنولوجيا التي يمكن أن تؤثر مباشرة على إنتاج المعرفة العلمية والتكنولوجية وتوزيعها واستخدامها، أي أهداف السياسات وأدواتها ومؤشرات الإنحراف. وفي هذا الصدد، توجد حاجة لمحو الأممية العلمية لدى الجميع ولتحقيق المزيد من الوعي والمشاركة في صنع القرار لدى الجماهير.

١٢ - وتعتبر اللجنة أن بناء القدرات من المكونات الأساسية للرؤية المشتركة، وأنه لا يمكن إعداد هذه الرؤية من دون سياسات وطنية مدروسة، بما في ذلك الالتزام على المدى الطويل وتوفير التمويل لتطوير العلم والتكنولوجيا. وقد تم التأكيد على أن هناك حاجة لاستثمارات ضخمة، خاصة في أفريقيا، لإيجاد البنية التحتية للعلم والتكنولوجيا وبناء القدرات الخاصة. ولكي تناح الفرصة لأقل البلدان نموا لبناء قدراتها التكنولوجية، يقترح زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لكي تصل إلى النسبة المستهدفة وهي ٧٪ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

١٣ - ويعتبر التعليم من السبل الرئيسية لإدخال التكنولوجيات الحديثة وبناء القدرات. وتعتبر الثقة العلمية ضرورة أساسية لإبداع التكنولوجيات مستقبلا. وقد أوضح نشاط اللجنة الماضي فيما يتعلق بإقامة شبكات المعلومات التكنولوجية أن هناك وسائل جديدة لتحقيق ذلك. ويشمل ذلك إنشاء المختبرات الحاسوبية، والوصول إلى المكتبات عن طريق الشبكة العالمية، والتعلم عن بعد، واستخدام شبكات للربط لإبداع ونشر المعرفة. ويجب أن يتضمن التواصل تبادل العاملين والطلاب من أجل بناء القدرات وتعزيز التفاهم. ويمكن عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات توفير الفرص لإنشاء مراكز امتياز ومؤسسات تعليمية في المناطق النائية، ولتبادل الخبرات ولفهم النهج المختلفة المتتبعة في معالجة المشاكل الإنمائية.

١٤ - وترتبط مشكلة "هجرة العقول" ارتباطا وثيقا بالتعليم وبناء القدرات. ويجب إيجاد الظروف التي تشجع المؤهلين من الشباب على العمل في بلدانهم، وذلك بالاستعانة بالإجراءات الدولية المساعدة. ويجب في نفس الوقت بذل الجهود لإنشاء مجتمع علمي ذي أبعاد عالمية، وتشجيع التكامل بين الثقافات. ويستطيع التواصل أن يساعد في إنشاء علاقات تكاملية بين مختلف المؤسسات، بينما يمكن للتواصل بين المؤسسات البحثية أن يتيح للباحثين التفاعل فيما بينهم.

١٥ - ويجب إيجاد السبل لوضع العلم والتكنولوجيا في متناول الفئات الأشد حاجة وتمكينها بذلك من الاندماج في التيار العام للاقتصاد وفي المجتمعات المحلية ببلادهم. ويجب أن تأخذ الأوساط العلمية هذا الأمر كنقطة تركيز لأبحاثها وليس كواجب هامشي. ويحتاج تحقيق ذلك إلى إيجاد رؤية جديدة للعلم كأداة في خدمة البشرية وتقاسم هذه الرؤية على نطاق واسع. وبذلك يصبح العلم والتكنولوجيا في وضع أفضل للتصدي لويارات الفقر التي تؤثر على الكثيرين في عالمنا.

١٦ - وكما أنه يجب على الأوساط العلمية أن تركز أكثر على احتياجات المجتمعات، يجب أيضاً على المتخصصين في العلوم الاجتماعية توجيه اهتمامهم إلى إبداع ونشر وآثار التكنولوجيا، وإلى المؤسسات والثقافات ذات الارتباط العضوي بهذه العملية. وهناك حاجة ماسة في هذا المجال إلى التعرف على التكنولوجيات التي في طور النشوء ودراسة تأثيرها على الإنتاج والمجتمع.

١٧ - وتحتاج التكنولوجيات الحديثة أن تساهم مفيدة جداً في التقدم نحو إيجاد عالم متراوط، شريطة أن تستخدم بطريقة سلمية وفق القانون الدولي. ويجب أن ينظر إلى التطور المستقبلي للتكنولوجيات، مثل التكنولوجيا الأحيائية، في إطار تطور المجتمعات واحتياجاتها بصفة عامة. كما يجب بحث مسائل توفير الحماية القانونية وقبول التكنولوجيات الحديثة لدى شريحة كبيرة من السكان.

١٨ - ونظراً لمنافع التكنولوجيات الحديثة، يجب عدم التغاضي عن تكنولوجيات التصنيع. وفي هذا الصدد يكون من الأهمية بمكان التأكيد في جميع البلدان، وبصفة خاصة البلدان النامية، من إنشاء رقابة فعالة على الجودة وتوحيد الاجراءات، بحيث يمكن تطبيق المعيار ISO 9000 من معايير المنظمة الدولية للمعايير في أكبر عدد ممكن من الشركات، وهو ما يعزز قدرة البلدان على المنافسة. ويجب أيضاً وضع السياسات الحكومية وإنشاء مرافق البنية الأساسية، بما في ذلك أنظمة الاعتماد والتدريب، وتعزيز هذه السياسات والمرافق.

١٩ - وهناك حاجة أيضاً لمواجهة التحديات التي يطرحها تطور العلم والتكنولوجيا بالنسبة للطرق التقليدية في معالجة حقوق الملكية الفكرية. ويجب أن يوجه إلى سياسات العلم والتكنولوجيا نفس القدر من الاهتمام الذي يوجه إلى السياسات النقدية والمالية.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

عرض على اللجنة في اجتماعها العاشر الذي انعقد في ٢١ أيار / مايو ١٩٩٩ نص بعنوان "رؤية مشتركة" قدمه نائب الرئيس (جامايكا) على أساس مشاورات غير رسمية.

وفي الجلسة نفسها تم تقديم بيانات من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وأسبانيا وألمانيا وأوغندا واليونان والنمسا والكامبوديا.

وفي الجلسة نفسها وافقت اللجنة على النص بصيغته المعدلة شفويا من أجل تضمينه في التقرير (الاطلاع على النص النهائي، انظر أدناه):

رؤية مشتركة

١ - ينبغي اعتبار العلم والتكنولوجيا تراثا مشتركا للإنسانية. فانتصارات الكشف العلمية والابتكارات التكنولوجية زادت بصورة كبيرة من فهمنا للعالم الذي نعيش فيه وللمنافع التي نحصل عليها منه. غير أن هذه المنافع لم توزع بالتساوي بين الأمم أو في داخلها. ولم تصل عملية التراكم السريع للعلوم والمهارات الجلية في بعض أجزاء العالم إلى مئات الملايين من الناس الذين لا يزالون يعيشون في الفقر المدقع، كما أن تقدم العلم والتكنولوجيا لم يكن دون أثر على الموارد التي هي تراثنا المشترك. فالأمم يجب أن تصبح مجتمعات تأخذ بأسباب العلم.

٢ - إننا نعتقد أن إحدى القضايا المحورية لا تزال هي الحاجة إلى بناء القدرات في البلدان النامية حتى تتمكن من التكيف مع تحديات التغيرات المستمرة. وسعيا إلى بلوغ هذا الهدف، تلتزم لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بالرؤية المشتركة التي قوامها الحق في المعرفة وفي منافع العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية خلال القرن الواحد والعشرين.

٣ - ومن أجل تحقيق بناء القدرات، من الضروري وضع سياسات وطنية واضحة ومتسقة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وإقامة إطارات عمل دولية مناسبة تكفل صون وحماية سكان العالم وموارده. وينبغي على كل دولة على حدة وعلى منظومة الأمم المتحدة ككل المساهمة بلوغ هذه الغاية.

٤ - إن البيئة السياسية والاقتصادية المواتية أمر لازم لتعزيز القيادة فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا ولاجتذاب الموارد البشرية والمادية والاحتفاظ بهما من أجل تطوير العلم والتكنولوجيا.

٥ - ولقد وضعت أيضا متطلبات التنافس بالنسبة للمؤسسات الموجودة في كل مكان من العالم قدراً أضخم من الضغوط على الحكومات لكي تتسم عملية وضع السياسة العامة بمزيد من الشفافية والمشاركة والابتكار ولكي يولي مزيداً من الاهتمام إلى تناقض السياسة العامة وإلى أثر ما تتخذه الحكومات من سياسات على الناس والبيئة.

٦ - وفي الانتقال إلى عالم منتشر فيه منافع التغيرات العلمية والتكنولوجية بين قطاعات أوسع من المجتمع، ستكون المؤسسات العامة والخاصة مدعوة أكثر فأكثر إلى تحفيز عدد من الفاعلين أكبر وأكثر تنوعاً مما كان عليه في أي وقت مضى وإلى التفاعل معهم، لأن عملية الإبداع عملية تتسم بالتفاعل وتشمل المنظومة ككل. وهكذا فإن تعزيز نظم الإبداع على جميع المستويات والعمل على أن تعزز نتائجها الرفاهية العامة ستتوجب تعاوناً وثيقاً بين الفاعلين، ما بين الحكومات على كافة أصعدتها والأوساط العلمية ودوائر البحث والتطوير ودوائر الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من قطاعات المجتمع المدني.

٧ - إن قدرة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على إخراج المعارف الجديدة واستيعابها أمر أساسي لعمل نظم الإبداع بنشاط على كافة المستويات. وينبغي إعطاء الأولوية في مجال التعليم لما يلي: (أ) مزيد من الاستثمار في مجال التعليم، خاصة في الهندسة والعلم؛ و (ب) تعزيز مجال التدريب المهني؛ و (ج) تطوير منهجية نطاق التعليم في مجال العلم والتكنولوجيا. وقد يكون التعاون مع القطاع الخاص أمراً مفيداً في مواءمة المهارات مع الاحتياجات.

٨ - وسيحتاج الأمر إلى سياسات وخدمات جديدة لإدماج المرأة في خضم التغيرات التكنولوجية. وللهدف المتمثل في حصول كافة نساء العالم على التعليم الأساسي، بالنظر إلى دورهن الحيوي في عدة أوجه من المجتمع والاقتصاد، أهمية خاصة بالنسبة لعملية استخدام المعرفة الجديدة ونشرها. وسيكون من الضروري تذليل العقبات التي تواجهها المرأة في الحصول على التعليم الجامعي واتخاذ مهنة لها في المجالات العلمية والهندسية، والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تحدد وجة التغيرات العلمية والتكنولوجية وتحدد، بصورة أوسع، أثرها على الجهود الإنمائية.

٩ - إن عالم القرن الواحد والعشرين سيكون عالماً تتسع فيه سبل الحصول على المعرفة وتقل تكلفتها. وسيصبح تحديد دقة المعلومات وجودتها أمراً أصعب. وبما أن مجال الحماية الذي توفره براءات الاختراع وحقوق التأليف يتسع بصورة أكبر بكثير ليشمل أشكال الحياة وبنوك البيانات، فثمة حاجة إلى طرح السؤال المشروع عما إذا كان هناك توازن مناسب بين تقديم حافز للاستثمار في مجال إيجاد المعرفة والحفاظ على تقليل الانفتاح والتبادل الحر للمعلومات العلمية التي تقوم عليها هذه النظم. وسيكون من اللازم تقديم دعم أكبر للأبحاث في القطاع العام، خاصة في مجالات الصحة والزراعة، وتشجيع مزيد من التطوير لنظم المعرفة المحلية، وزيادة القدرات لاستيعاب التكنولوجيا المنقولة. ومع ذلك، فلا يمكن أن ينتظر من مؤسسات البحث القيام بوظيفة الأبحاث العامة الطويلة الأمد وكذلك القيام بدور صاحب المشروع الهدف إلى تحقيق أهداف قصيرة الأمد. وتبين التجربة أنه ستكون ثمة حاجة إلى وظيفة وساطة بهدف إقامة روابط بين مستخدمي المعرفة ومنتجيها في البلدان النامية حيث المشاريع مشاريع صغيرة، وقدرتها على البحث عن المعلومات وتقديرها ضعيفة، وقدراتها فيما يتعلق بالتطور الداخلي قدرات محدودة. وللغاية الحكومات الوطنية والمحلية دور تقوم به في هذه العملية، شأنها في ذلك شبكات التعليم والبحث الدولية.

١٠ - وتمثل الروابط التي تقام فيما وراء الحدود الوطنية وسيلة حاسمة بالنسبة للمؤسسات العامة والخاصة لاكتساب المعرفة والمعلومات الازمة لتحقيق التنمية. وبما أن أقلية ضئيلة فقط من البلدان النامية هي التي وفت في اجتذاب تدفقات هامة من الاستثمارات الأجنبية، فسيحتاج الأمر إلى إيلاء اهتمام أكبر إلى القنوات البديلة لاكتساب المعرفة من المصادر الخارجية، مثل علاقات المورد بالزبون، ومنح التراخيص والتحالفات وترتيبيات الشراكة وشبكات البحث والتطوير المشتركين والانتاج والتوزيع. وبسبب هذه الروابط، تبين أن التصدير وسيلة ذات فعالية كبيرة لاكتساب القدرات التكنولوجية. وعلى المجتمع الدولي القيام بدور إيجاد آليات جديدة لدعم تدفق التكنولوجيا وفي مساعدة البلدان النامية لكي تغدو أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين الأجانب وللشركاء المحتملين في التجارة والتكنولوجيا.

١١ - ومن أجل بناء القدرات التكنولوجية والانتاجية، ستكون ثمة حاجة إلى مزيد من المرونة في التجارة الدولية والاستثمار واتفاقيات الملكية الفكرية. وينبغي على البلدان النامية أن تسعى للحصول على الفرص لتعزيز نقل التكنولوجيا وتطويرها وأن تأخذ في الاعتبار الأثر الاجتماعي للتغيرات التكنولوجية.

١٢ - وينبغي تقييم الإبداع التكنولوجي من حيث أثره الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بمشاركة كافة الأطراف المعنية. ومن بين العديد من المواضيع المرتبطة بالعلم والتكنولوجيا التي يحق لعامة الناس الإطلاع عليها والسماع عنها التغيرات المناخية ومخاطر ومنافع أوجه التقدم في الهندسة الوراثية وتكنولوجيات الإعلام والاتصالات. وينبغي أن تتاح للعلماء، ومن فيهم علماء الاجتماع، في البلدان النامية القدرة والدعم للقيام بتحليل منهجي ومتعدد التخصصات للآثار وتقييم مخاطرها. ولعل التعاون الدولي مفيد في تقديم المساعدة في هذا المجال، بما في ذلك التعاون في بناء القدرات في البلدان النامية. ولتعزيز تبادل الآراء بشأن القضايا العلمية والاجتماعية والأخلاقية ذات الأهمية الكبرى، ربما تكون هناك حاجة إلى آليات مناسبة لضمان الإدماج المناسب ليس فحسب لأوساط الأعمال التجارية والدوائر الحكومية والعلمية، بل أيضاً لإدماج المجموعات التي لا تشتراك تقليدياً في هذا التبادل للأراء كالمنظمات غير الحكومية والجماعات النسائية والأقليات والسكان الأصليين.

١٣ - ويجب إيجاد سبل جديدة لتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل النهوض برفاهية الإنسان، من خلال التنمية، بوازع من العدل والمساواة والكرامة لكافة الشعوب ومراعاة للأجيال المقبلة. وينبغي للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تساهم في هذه العملية من خلال العمل بوصفيتها منتدى من أجل: (أ) تدارس مسائل العلم والتكنولوجيا وآثارها بالنسبة للتنمية؛ و (ب) تطوير فهم سياسات العلم والتكنولوجيا؛ خاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية؛ و (ج) صياغة توصيات ومبادئ توجيهية بشأن مسائل العلم والتكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، ينبغي لها أيضاً مواصلة مساعدة الحكومات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال أثناء استعراض فعالية نظمها الخاصة بالابتكار على كافة الأصعدة، وإباحة المعلومات المتعلقة بكيفية إيجاد الروابط داخل هذه المنظومات وإدامتها.

٤ - تلك هي التحديات التي ستطرّحها التغييرات خلال القرن الحادي والعشرين؛ وهي التحديات التي سيواجهها العلم والتكنولوجيا إذا أريد تسخيرهما لبلوغ هدف التنمية المستدامة.

* * *

وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع قرار بعنوان "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" (انظر الفصل الثاني، الفقرات ——؛ وللاطلاع على النص النهائي، انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

الفصل الخامس

ميزانية اللجنة وأنشطتها فيما بين الدورات

- ١ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها في جلستيها الخامسة والعشرة المعقدتين يومي ١٩ و ٢١ أيار / مايو ١٩٩٩. وكانت أمامها مذكرة من الأمانة العامة بشأن ميزانية اللجنة وأنشطتها فيما بين الدورات (E/CN.16/1999/5).
- ٢ - وفي الجلسة الخامسة المعقدة في ١٩ أيار / مايو أدلى بيان استهلاكي رئيس فرع تحليل السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا.
- ٣ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وسري لانكا وباكستان.

تلخيص الرئيس للمناقشة العامة

- ٤ - قدمت الأمانة مذكرة بشأن ميزانية فترة السنتين. وعرضت هذه المذكرة للميزانية العادلة والموارد الخارجية عن الميزانية، ورصدت أموال لاجتماع واحد لفريق خبراء يعقد قبل نهاية سنة ١٩٩٩.
- ٥ - ولا ينبغي تقليل أنشطة اللجنة عقب ما جرى مؤخراً من تقليل لنطاقها. وينبغي اتخاذ خطوات في سبيل العمل على أن يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تخصيص المستوى الحالي من الموارد. وعلاوة على ذلك، ينبغي الحصول على مزيد من الموارد الخارجية عن الميزانية من البلدان المانحة إذا أريد للجنة أن تواصل عملها الهام. كما أن تقديم المساهمات العينية سيكون موضع تقدير.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

قامت اللجنة، في جلستها العاشرة المعقدودة في ٢١ أيار / مايو باعتماد مشروع قرار بعنوان "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" (انظر الفصل الثاني، الفقرات —؛ وللاطلاع على النص النهائي، انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

الفصل السادس

تجميع الموارد

١ - نظرت اللجنة في البند ٦ من جدول أعمالها في جلستيها الخامسة والعشرة المعقدودتين يومي ١٩ و ٢١ أيار / مايو ١٩٩٩. وكانت أمامها مذكرة من الأمانة العامة بشأن حلقة العمل المتعلقة بتجميع الموارد (E/CN.16/1999/6).

٢ - وفي الجلسة الخامسة المعقدودة في ١٩ أيار / مايو، أدى ببيانات ممثلو أوغندا وجامايكا ورومانيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) والاتحاد الروسي والكاميرون والفلبين وغانا، فضلا عن المراقب عن مصر.

٣ - وفي الجلسة نفسها، أدى ببيان ممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

تلخيص الرئيس للمناقشة العامة

٤ - يشمل مفهوم تجميع الموارد حشد الموارد المالية والبشرية والفكرية لدعم تطوير العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية. وهو يتعلق بكثيرين من أصحاب المصلحة، ومنهم القطاع الخاص والمجتمع المدني. ويؤدي تجميع الموارد دوره بصورة أفضل إذا ركز على مواضيع محددة ودقيقة، وهو ما حدا باللجنة إلى أن تقرر عقد حلقة عمل عن تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال البنية التحتية للإرسال والتعليم والصحة. وقد أعدت ثلاثة ورقات عمل بشأن هذه المواضيع. وستصدر الوثائق الأخرى التي هي قيد لإعداد لهذه الحلقة بحلول منتصف عام ١٩٩٩.

٥ - ويؤكد على الحاجة إلى إشراك القطاع الخاص في الشراكة من أجل تجميع الموارد. وينبغي أن تشارك كذلك المصادر الإنمائية، الإقليمي منها والعالمي. ويتعين على حكومات البلدان متقدمة النمو تخصيص نسبة مئوية معينة من ناتجها المحلي الإجمالي من أجل تطوير العلم والتكنولوجيا. وتتحمل حكومات البلدان النامية المسئولية الأولى عن ضمان مبدأ استدامة تمويل العلم والتكنولوجيا منها ذاتها.

٦ - إن التركيز على مواضيع محددة، مثل تكنولوجيات المعلومات والاتصال لأغراض التعليم والصحة، استراتيجية جيدة للتجميع الموارد. أما الاستراتيجيات الوعادة الأخرى فهي: اعتماد نهج إقليمي لحل المشاكل المشتركة؛ وزيادة نشر الوعي بأهمية الأوجه غير الملموسة للعلم والتكنولوجيا بين المؤسسات المالية؛ وجعل استخدام الموارد المالية المتاحة ذا فعالية أكبر؛ وإقامة علاقات وثيقة بين واعدي السياسة العامة ودوائر العلم والتكنولوجيا.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

قامت اللجنة، في جلستها العاشرة المعقدة في ٢١ أيار / مايو ١٩٩٩، باعتماد مشروع قرار بعنوان "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" (انظر الفصل الثاني، الفقرات —؛ وللاطلاع على النص النهائي، انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

الفصل السابع

الإجراءات التي تقررت في الدورة الثالثة

١ - نظرت اللجنة في البند ٧ من جدول الأعمال في جلساتها الخامسة والسادسة والعشرة، المعقدة في ١٩ و ٢١ أيار / مايو ١٩٩٩. وكان معروضاً عليها مذكرة شاملة بشأن تنفيذ المقرارات المتخذة في الدورة الثالثة والتقدم المحرز فيه، بما في ذلك متابعة الأعمال المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال وعمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار (E/CN.16/1999/7).

٢ - وفي جلستها الخامسة، المعقدة في ١٩ أيار / مايو، قدم رئيس فرع تحليل السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا بياناً استهلاياً.

٣ - وفي الجلسة السادسة، المعقدة في ١٩ أيار / مايو، قدمت بيانات من ممثلي بوليفيا والبرازيل وكوبا ورومانيا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية وسري لانكا وإندونيسيا وغينيا وجامايكا وأنغولا وباكستان وتونس وجمهورية إيران الإسلامية ومن المراقب عن مصر.

تلخيص الرئيس للمناقشة

٤ - فيما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصال، طلبت اللجنة من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال وضع استراتيجيات وطنية تتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصال، وإحداث هيئة لتنفيذ

الاستراتيجيات وإعداد تقرير عنها. وعند موافاة اللجنة بالتقارير، سوف تعمم المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات الواردة في الاستراتيجيات على البلدان الأخرى.

٥ - كما طلبت اللجنة من وكالات الأمم المتحدة تقديم قدرتها على تقديم المساعدة بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتعيين الميادين التي يمتدورها أن تقدم فيها المساعدة الأفضل. ومن بين ٢٧ وكالة أرسل إليها طلب الحصول على المعلومات، وردت ردود من ٢٢ وكالة تتضمن معلومات ذات طابع عام بدلاً من التقييمات. وقد وردت هذه الردود ملخصة في الوثيقة E/CN.16/1999/Misc.3. وفي عام ١٩٩٨، نُشر لفائدة اللجنة كتاب بعنوان "جمعيات المعرفة: تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية المستدامة" توجد نسخ موجزة منه بالفرنسية والاسبانية والصينية.

٦ - وتحدّثت عدة وفود عن السياسات والبرامج المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال المضطلع بها في بلدانها. واقتصرت إمكانية تعزيز دور الأمم المتحدة في نطاق استراتيجية عالمية للاتصالات، وخاصة من خلال التنسيق بين اللجنة والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. كما يمكن أيضاً إنشاء مركز للاتصال داخل الأمم المتحدة لتوفير المعلومات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال للبلدان النامية. وذكرت اللجنة بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصال هي أداة واحدة فقط من أدوات التقدّم وأنه إن لم تستخدم هذه الأداة على الوجه الصحيح فستثير مشكلة بدلاً من أن تكون حلاً. وينبغي استخدام التكنولوجيات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية معاً.

٧ - أما فيما يتعلق بعمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، فقد تم إنجاز استعراضين يتعلقان بجامبيا وكولومبيا. وتم الشروع في إنجاز استعراضين آخرين يتعلقان بإثيوبيا وجمهوريّة تنزانيا المتّحدة. وستكون ثمة حاجة لمزيد من الموارد من خارج الميزانية لتمويل عمليات استعراض جديدة للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وكانت المنهجية المتّبعة تتوخى تحديد الكيفية التي يمكن بها إدخال البحث والتطوير كجزء لا يتجزأ من النظام العام للعلم والتكنولوجيا والابتكار. وتشير لنقطة "ابتكار" إلى معظم الأشياء الجديدة، بما في ذلك المنتجات والعمليات والخدمات الجديدة المستخدمة لأغراض الإنتاج في نطاق المشاريع العامة والخاصة.

٨ - ونظراً لما ثبت من فعالية عمليات الاستعراض ينبغي للجنة بذل جهود لجمع الموارد الازمة لتمويل مزيد من الاستعراضات على نحو يمكن من جمع مزيد من التجارب ويتيح لمزيد من البلدان الاستفادة منها، سواء على نحو مباشر أو غير مباشر. وأعرب عن الاهتمام بالمشاركة في هذه الاستعراضات.

٩ - وفي رد على سؤال بشأن الأنشطة المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال والسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، التي أوصت بها اللجنة في دورتها الثالثة ولكنها لم تُستكمّل خلال فترة ما بين الدورتين، أوضح ممثل أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أنه: (أ) تم تأجيل حلقة العمل

المعنية بالسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، التي كانت ستُمول من موارد من خارج الميزانية، إلى ما بعد انعقاد لجنة الأونكتاد المعنية بالاستثمار والتكنولوجيا والمسائل المالية ذات الصلة، التي ستتناول عمليات استعراض السياسات في دورتها الرابعة التي تعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩؛ و (ب) أرسلت رسائل إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلاً عن الوكالات المتخصصة، تطلب منها معلومات عن أنشطتها في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

١٠ - وفيما يخص المجلس الاستشاري المعني بقضايا الجنسين، شملت الأنشطة مساعدة البلدان في إنشاء مجالس استشارية وطنية وإقليمية معنية بقضايا الجنسين. وقد أنشئ مجلسان استشاريان إقليميان في إندونيسيا وأوروجواي ويحرى إنشاء مجلس ثالث في أوغندا. ويتمثل هدف هذه المجالس في خلق شبكات لإحراز تقدم في المواضيع المرتبطة بالجنسين في مجال العلم والتكنولوجيا. وسوف تعقد حلقات عمل لتقوية هذه الشبكات. وقد وافقت الحكومة الهولندية على توفير التمويل للمرأة في إقليمية الثلاثة. وتشمل المواضيع التي ما زالت بحاجة إلى مناقشة مستقبل هذه المؤسسات بعد انتخابات الأربع الأولى ومشاركة أعضاء اللجنة في المجلس الاستشاري المعني بقضايا الجنسين، الذي ليست ممثلة فيه في الوقت الراهن.

١١ - واقتراح توسيع ولاية المجلس الاستشاري، بالنظر إلى وجود الاعتمادات المالية المخصصة له. وينبغي للمجلس أن يظل على صلة وثيقة باللجنة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

في جلستها العاشرة، المعقدة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٩، كان معروضاً على اللجنة نص مشروع مقرر بعنوان "المجلس الاستشاري المعني بقضايا الجنسين"، قدمته نائبة رئيس اللجنة، السيدة رولاندا برييدسكو (رومانيا)، استناداً إلى مشاورات غير رسمية.

وفي الجلسة ذاتها، قدم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بياناً قبل اعتماد مشروع المقرر.

وفي الجلسة ذاتها المعقدة في ٢١ أيار/مايو، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع بـ، مشروع المقرر الثاني).

وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع مقرر بعنوان "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" (انظر الفصل الثاني، الفقرات —؛ وللاطلاع على النص النهائي، انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

الفصل الثامن

دور اللجنة وأنشطتها فيما يتعلق بتنسيق عملية تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

- ١ - درست اللجنة البند الثامن من جدول الأعمال في جلستيها السادسة والعشرة، المعقدتين في ١٩ و ٢١ أيار / مايو ١٩٩٩. وكان معروضاً على اللجنة أن مذكرة من الأمانة العامة بشأن دور اللجنة وأنشطتها المتعلقة بتنسيق أنشطة العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية (E/CN.16/1999/8).
- ٢ - في الجلسة السادسة المعقدة في ١٩ أيار / مايو ١٩٩٩، قدم رئيس فرع تحليل السياسات المعنية بالعلم والتكنولوجيا تصريحاً استهلاياً.
- ٣ - وفي الجلسة ذاتها، قدمت تصريحات من ممثلي باكستان وجامايكا والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية.

تلخيص الرئيس للمناقشة العامة

- ٤ - كان دور المنسق داخل منظومة الأمم المتحدة وسيظل دائماً مهمة معقدة. وبوصفها منسقة لأنشطة العلم والتكنولوجيا في نطاق منظومة الأمم المتحدة، تقدم اللجنة توصياتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي هي هيئة وظيفية من هيئاته. ويقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدوره باستعراض هذه التوصيات وإحالتها إلى الجمعية العامة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها المعنية بمسائل العلم والتكنولوجيا.
- ٥ - وبوصفهما عنصراً لا غنى عنه في التنمية، أصبح العلم والتكنولوجيا بسرعة سمة في جميع جوانب الأنشطة الإنمائية. وينبغي للجنة أن تسعى إلى مزيد من التفاعل بين الوكالات، لا لإنجاز ولايتها كمنسقة لأنشطة العلم والتكنولوجيا على نحو أكثر فعالية وحسب، وإنما أيضاً لتوفير القيادة والتوجيه في هذا الميدان. ويمكن تعزيز فعاليتها إذا كان المكتب أكثر حيوية وإذا تحسّن الاتصال بين خبراء اللجنة خلال فترة ما بين الدورتين. وعلى سبيل المثال، يتم إعداد عمل اللجنة المتعلقة بقضايا الجنسين وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتكنولوجيا الأحيائية من قبل أفرقة صغيرة ترتكّز على موضوعات معينة بدلاً من أن يتم ذلك في دورات اللجنة التي تتحوّل إلى معالجة المواضيع العمومية.

- ٦ - ولتعزيز دور اللجنة كمنسقة لأنشطة العلم والتكنولوجيا، ينبغي اتخاذ تدابير لتشجيع مشاركة منظمات الأمم المتحدة في أفرقتها المختلفة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تضمّن تقارير الدورات المقبلة

المتعلقة ببنود جدول الأعمال الفنية بباباً بشأن الأنشطة ذات الصلة أو المماثلة في نطاق منظومة الأمم المتحدة. ولا يمكن للجنة أن تعزز دورتها كمسقة إلا بإثباتها للقيادة؛ ومن ثم ينبغي أن تكون المواقف المختارة لأنشطتها المنجزة فيما بين الدورات مفيدة وواقعية وفي حينها. وعلى سبيل المثال، تعد مساعدة البلدان في صياغة السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا مجالاً يمكن للجنة أن يكون لها أثر فيه ليس فقط داخل منظومة الأمم المتحدة بل داخل الدول الأعضاء أيضاً.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

في جلستها العاشرة المعقدة في ٢١ أيار / مايو، اعتمدت اللجنة مشروع قرار بعنوان "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" (انظر الفصل الثاني، الفقرات — وللاطلاع على النص النهائي، انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

الفصل التاسع

انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الخامسة للجنة

١ - نظرت اللجنة في البند العاشر من جدول الأعمال في جلستها العاشرة المعقدة في ٢١ أيار / مايو ١٩٩٩.

٢ - وفي جلستها العاشرة المعقدة في ٢١ أيار / مايو، انتخبـت اللجنة بالتزكية، بناءً على ترشـيحـ منـ مـمـثـلـ الـاتـحـادـ الرـوـسـيـ (بـاسـمـ مـجمـوعـةـ دـولـ أـورـوبـاـ الشـرـقـيـةـ)، السـيدـ سـتـيفـانـ مـورـافـيكـ (ـسـلـوفـاكـيـاـ) رـئـيـساـ لـدـورـتـهاـ الـخـامـسـةـ.

٣ - وفي الجلسة ذاتها، رـشـحـ مـمـثـلـ الـكـامـيرـونـ وـسـرـيـ لـانـكاـ وـجـاماـيـكاـ وـالـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ، تـبـاعـاـ، الأـشـخـاصـ التـالـيـةـ أـسـمـاؤـهـمـ نـوـابـاـ لـرـئـيـسـ الدـورـةـ الـخـامـسـةـ للـجـنـةـ:

(أنغولا)	السيد بيـدـروـ سـيـبـاستـيـاـوـ تـيـطاـ
(جمهوريـةـ إـيـرانـ إـسـلامـيـةـ)	الـسـيـدـ مـحـمـودـ مـوـلاـنـاجـادـ
(كـوـلـومـبـياـ)	الـسـيـدـ جـيـرـارـدـوـ مـارـتنـيزـ لـوـبـيـرـ
(الـنـمـساـ)	الـسـيـدـ بـيـرـنـدـ مـيـخـائـيلـ روـدـ

٤ - وفي الجلسة ذاتها، انتـخبـتـ الـلـجـنـةـ بـالـتـزـكـيـةـ الـأـشـخـاصـ الـذـيـنـ رـشـحـواـ نـوـابـاـ لـرـئـيـسـ الدـورـةـ الـخـامـسـةـ.

الفصل العاشر

جدول الأعمال المؤقت وتنظيم أعمال اللجنة في دورتها الخامسة

- ١ - نظرت اللجنة في البند العاشر من جدول أعمالها في الجلسات التاسعة والعشرة، في ٢١ أيار / مايو ١٩٩٩. وكان معرفاً عليها مذكرة غير رسمية اعتمدتها أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وتشتمل على مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة.
- ٢ - وفي الجلسة ذاتها، قدمت بيانات من ممثلي أوغندا وسريلانكا وتونس والاتحاد الروسي وألمانيا والولايات المتحدة والصين ورومانيا وجامايكا وأسبانيا وكوبا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وكولومبيا والفلبين وغينيا.
- ٣ - وفي الجلسة العاشرة المعقودة في ٢١ أيار / مايو ١٩٩٩، قدمت بيانات من ممثلي الكاميرون وسريلانكا وإيران (جمهورية - الإسلامية) ورومانيا.
- ٤ - وفي الجلسة ذاتها، قدم رئيس فرع تحليل السياسات المعنية بالعلم والتكنولوجيا بياناً.
- ٥ - وفي الجلسة ذاتها، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة، بصيغته المعدلة شفوياً، وقررت تكليف أمانة الأونكتاد بمهمة استكمال جدول الأعمال المؤقت في ضوء القرار والمقررات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الرابعة (انظر الفصل الأول، الفرع باء، مشروع المقرر)

الفصل الحادي عشر

مسائل أخرى

لم تجر أي مناقشات بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

الفصل الثاني عشر

انتخاب رئيس الدورة الرابعة للجنة

- ١ - في جلستها الأولى المعقدة في ١٧ أيار / مايو ١٩٩٩، قررت اللجنة، في أعقاب مشاورات غير رسمية وبناء على مقترن الرئيس المؤقت، إدراج بند جديد في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة، يحمل عنوان "انتخاب رئيس الدورة الرابعة للجنة".
- ٢ - وبعد ذلك وبناء على الترشيح الذي قدمته البلدان الأفريقية الأعضاء بها، انتخبت اللجنة سعادة السيد هنري هوغب ظيند (الكاميرون) رئيساً لدورتها الرابعة (انظر الفصل الثامن، الفقرة —).

الفصل الثالث عشر

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة

- ١ - في جلستها العاشرة المعقدة في ٢١ أيار / مايو ١٩٩٩، كان معروضاً على اللجنة مشروع تقريرها عن دورتها الرابعة الوارد في الوثيقة E/CN.16/1999/L.1.
- ٢ - وفي الجلسة ذاتها، قدم بيانان من ممثلي جمهورية كوريا والولايات المتحدة.
- ٣ - وفي الجلسة ذاتها، قدم المراقب عن منظمة الوحدة الأفريقية بياناً.
- ٤ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع تقريرها عن دورتها الرابعة بصيغته المصححة شفوياً.

الفصل الرابع عشر

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

- ١ - عقدت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية دورتها الرابعة في جنيف في الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيار / مايو ١٩٩٩. وعقدت اللجنة ١٠ جلسات (الأولى إلى العاشرة) وعددًا من الجلسات غير الرسمية. وعملت مديرية شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع رئيسة مؤقتة للدورة.

٢ - وقال نائب الأمين العام للأونكتاد، في بيانه الاستهلاكي، إن التقدم العلمي والتكنولوجي قد غير إلى حد كبير أسلوب حياة الناس وحسن نوعية الحياة في بعض البلدان. بيد أن فوائد المعارف العلمية والتكنولوجية غير متاحة للجميع، ولا يمكن تحقيق السلم والتنمية على المستوى الدولي إلا بإزالة الفوارق في مستويات الحياة بين البلدان. وبالتالي، ليس من قبيل المبالغة الإشارة بأهمية دور اللجنة، بوصفها محفلا عالميا لسياسات العلم والتكنولوجيا يسدي المشورة إلى المجلس الاقتصادي الاجتماعي والجمعية العامة بشأن القضايا العلمية والتكنولوجية.

٣ - وأضاف قائلا إن الموضوع الفني للدورة الحالية قد اختير بشكل جيد: فثمة فائدة كبيرة تجني من الشراكات والتواصل في مجال العلم والتكنولوجيا، سواء في سياق العلاقات بين الشمال والجنوب، أو سياق العلاقات فيما بين بلدان الجنوب، كما شدد على ذلك الاجتماع الناجح الذي عقد في ليون في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ تحت عنوان "شركاء من أجل التنمية" والذي دعا إلى إقامة شراكات بين جميع الجهات الفاعلة في ميدان التنمية، تتحلى الحدود وتشمل مختلف القطاعات.

٤ - وقال إن من الأمور الملحة أن ينظر المجتمع الدولي في الوسائل والسبل الكفيلة بتيسير استخدام التكنولوجيات الجديدة، وإن وكالات الأمم المتحدة ناشطة بالفعل في تعزيز تطبيقات التكنولوجيات الجديدة في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والإدارة البيئية، وتيسير التجارة، والإنتاج الزراعي، والإدارة، والاتصالات السلكية واللاسلكية.

٥ - وقال في ختام حديثه إن امتلاك ناصية التكنولوجيا أصبح العنصر الحاسم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ولذا، فمن المناسب أن تتناول الدورة الحالية مسألة التكنولوجيا الأحيائية، وهي تكنولوجيا، إذا أحسنت إدارتها، يمكن أن تساعد على الجمع بين التنمية المستدامة وزيادة الناتج. وفي أثناء ذلك، من شأن الرؤية المشتركة التي ستتناولها الدورة أيضا، أن توفر منظوراً طويباً لأجل لتوجيه عمل اللجنة في الألفية الجديدة.

٦ - وقالت مديرية شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع إن ما يسمى بـ "أسلوب العمل الجديد" الذي اتبعته اللجنة في السنوات الخمس الماضية أو نحو ذلك، كان ناجحاً من حيث اشتراك أعضاء اللجنة بنشاط في تنفيذ برنامج العمل وجمع الأموال، ولكنه لم يكن على نفس القدر من الفعالية من حيث نشر نواتج اللجنة. ويمكن للموقع الذي أنشئ حديثاً على الشبكة الدولية للمعلومات أن يساعد على زيادة نشر تلك النواتج في فترة ما بين الدورات المقبلة.

٧ - وقالت إنه تبيّن أن الجمع بين قضية رئيسية، كالتكنولوجيا الأحيائية، وموضوع "أدنى مرتبة"، كالزراعة، أسلوب فعال لتناول ميدان نشاط واحد من منظورات متعددة ومتكلمة. ولعل اللجنة تتبع نهجاً مماثلاً إزاء وضع برنامج عمل لفترة ما بين الدورات القادمة. ولاحظت، فيما يتصل ببرنامج العمل، أن

المجلس الاقتصادي والاجتماعي طلب إلى اللجنة، في قراره ٤٦/١٩٩٨، أن ترکّز أكثر على بناء القدرات وعلى نقل التكنولوجيا، وشجعها على أن تبحث أنشطة ذات تطبيقات عملية وعلى أن تتعاون تعاوناً أوثيق مع لجنة التنمية المستدامة ومجلس التجارة والتنمية وأمانة الأونكتاد، ضمن جهات أخرى.

باء - الحضور

٨ - خُفض عدد أعضاء اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من ٥٣ إلى ٣٣ عضواً وفقاً لقرارى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨ و ٤٧/١٩٩٨ المؤرخين في ٣١ تموز يوليه ١٩٩٨. وسينتخب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأعضاء وفقاً للتوزيع الجغرافي التالي: ثمانية أعضاء من الدول الأفريقية، وبسبعة أعضاء من الدول الآسيوية، وأربعة أعضاء من دول أوروبا الشرقية؛ وستة أعضاء من دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وثمانية أعضاء من دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

٩ - وقرر المجلس في قراره ٤٧/١٩٩٨ إجراء قرعة بشأن جميع المقاعد، سواءً أكانت شاغرة أم لا، لتنظيم مدة شغل الأعضاء الجدد لمناصبهم وفقاً للنمط التالي:

أربعة أعضاء لأربع سنوات وأربعة أعضاء لستين:	الدول الأفريقية
أربعة أعضاء لأربع سنوات وثلاثة أعضاء لستين:	الدول الآسيوية
عضوان لأربع سنوات وعضوان لستين:	دول أوروبا الشرقية
ثلاثة أعضاء لأربع سنوات وثلاثة أعضاء لستين	دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
أربعة أعضاء لأربع سنوات وأربعة أعضاء لستين	دول أوروبا الغربية ودول أخرى

١٠ - حضر الدورة ٣١ من الدول الأعضاء في اللجنة. وحضرها أيضاً مراقبون من دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة ومن دول غير أعضاء وممثلو وكالات متخصصة ومؤسسات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية. وتعد قائمة المشاركين في المرفق الأول.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

١١ - انتُخبت اللجنة بالتزكية في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٩، لدورتها الرابعة، أعضاء المكتب الآتية أسماؤهم:

نواب الرئيس: السيد بيرند ميخائيل روديه (النمسا)
السيد أرنولد فنتورا (جامايكا)
السيدة رولاندا بريديسكو (رومانيا)

١٢ - وانتخبت اللجنة بالتزكية أيضا، في الجلسة الأولى من دورتها الرابعة في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٩، السيد هنري هوغبي ظيند (الكامبيرون) رئيسا.

دال - جدول الأعمال وتنظيم العمل

١٣ - قررت اللجنة في جلستها الأولى المعقدة في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٩ أن تدرج في جدول أعمالها المؤقت بندًا جديدا بعنوان "انتخاب رئيس الدورة الرابعة"، وأقرت اللجنة عقب ذلك جدول الأعمال المؤقت لدورتها بصيغته المقححة شفويا (E/CN.16/1999/1).

وكان جدول الأعمال كما يلي:

- ١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى
- ٢ - الموضوع الفني: "الشراكات والتواصل في مجال العلم والتكنولوجيا لأغراض بناء القدرات الوطنية"
- ٣ - الفريق المعني بالتكنولوجيا الأحيائية
- ٤ - الرؤية المشتركة لمستقبل عملية تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
- ٥ - ميزانية اللجنة وأنشطتها فيما بين الدورات
- ٦ - تجميع الموارد
- ٧ - الإجراءات المتبقية من الدورة الثالثة
- ٨ - دور وأنشطة اللجنة فيما يتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
- ٩ - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الخامسة للجنة
- ١٠ - جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال للدورة الخامسة للجنة
- ١١ - مسائل أخرى
- ١٢ - انتخاب رئيس الدورة الرابعة
- ١٣ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة

١٤ - وأقرت اللجنة أيضا في الجلسة نفسها تنظيم أعمال الدورة (انظر E/CN.16/1999/1/Add.1).

هـ الوثائق

١٥ - ترد الوثائق التي عرضت على اللجنة في دورتها الرابعة في المرفق الثاني.

المرفق الأول

الحضور

الأعضاء

الاتحاد الروسي	الكستندر نوفيكتوف، أوليغ رودنسكي، فيليكس غريشيف، إلورى كوشينفو
اثيوبيا	شومو تيفيرا
اسبانيا	خيسوس مارتينيز فرباس، أنطونيو لويس بويون ماريا
ألمانيا	بورغ ماير - شتامير
إندونيسيا	إمام سوداروو، سوغنخ راهاردجو
أنغولا	بيدرو سيباستياو تببا، رولاند نيتو
أوغندا	سيماكولا كيوانكوكا، ج. كاباسي - كاكاما
إيران (جمهورية - الإسلامية)	علي خرم، محمود مولانيجاد، س. جلال علوى
باراغواي	زوالو روداس، رودريغو أوغاريا، ليتيشيا كاسانى
باكستان	طارق الرحمن
البرازيل	ماريليا سردينيغ زلينير غوسلفيس، آنا لوسي كابرال بيترسين، رودريغو دا كوستا فونسيكا
البرتغال	أرمندو تريغوا أبرو، فرناندا سيبولفيدا
بلجيكا	لوك فان لانغن هوفي، توماس أنطوان
بوليفيا	أنطونيو سافدرا، راميرو جورдан ميلا
بيلاروس	غالينا بونوفسكايا
تونس	علي عياب، رفله مرابط
جامايكا	أرنولد فنتورا
جمهورية تنزانيا المتحدة	تيتوس متيليكا
جمهورية كوريا	شونغ - جو تشوي، كي - تشانغ كوان - ري لي
رومانيا	رولاندا بريديسكو، أدريان تشوبريغ

ن. ر. ميميدوما، فيجايا كومار، س. س. غانيجاما آراتشي، غ. إنديكاداهينا	سري لانكا
ستيفان مورافيك	سلوفاكيا
سون وانهو، لي جين	الصين
جوزيف ر. كوبينا	غانا
جبريل موريبيا، سيكو كامارا، سيسى كيوهونو	غينيا
أنجيلينا م. ستا. كاتالينا	الفلبين
هنري هوغبي ذليند، شارل بينام بيوكوا، جان بروسبير تشويكوا	الكاميرون
دانيل كوردورنيو بوخالس، لويس أ. بارياس	كوبا
جيراردو مارتينيز لوبيز	كولومبيا
بيتر هيس	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
بيرند - ميخائيل روديه، غيرهارد أيزيل	النمسا
جون دوديك - غايوسو - وليام مكفيرسون، هربرت يارفن	الولايات المتحدة الأمريكية
لينا تسيبورى	اليونان

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الممثلة بمراسلين

استراليا، أوروغواي، بلغاريا، تايلاند، تركيا، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، زامبيا، غينيا الاستوائية، فنزويلا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليمن.

الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة

منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

هيئات الأمم المتحدة

مركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد / منظمة التجارة العالمية

المنظمات الحكومية الدولية الممثلة بمراسلين

الجامعة الأوروبية، الجامعة العربية، منظمة الوحدة الأفريقية، منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الجنوب

المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري العام

اتحاد العمال العالمي
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة

الفئة الخاصة

الرابطة العالمية لمنظمات البحث الصناعية والتكنولوجية

المشركون في المناقشة

السيد آشوك بارثاسراهي

السيدة إيليانا فونتيس

السيد كريس شتسانغا

المرفق الثاني
قائمة بالوثائق المعروضة أمام اللجنة في دورتها الرابعة

<u>عنوان الوثيقة أو وصفها</u>	<u>البند من جدول الأعمال</u>	<u>رمز الوثيقة</u>
جدول الأعمال المؤقت	١	E/CN.16/1999/1
تنظيم أعمال الدورة		E/CN.16/1999/1/Add.1
تقرير الأمانة التوليفي عن أعمال الفريق العامل المعنى بالشراكات والتواصل في مجال العلم والتكنولوجيا لأغراض بناء القدرات الوطنية	٢	E/CN.16/1992/2
مذكرة من الأمانة تتضمن تقريرا عن الاجتماع الذي عقدته اللجنة لفريق من الخبراء لمناقشة موضوع استخدام التكنولوجيا الأحيائية في إنتاج الأغذية وتأثيرها على التنمية	٣	E/CN.16/1999/3
تقرير من الأمانة يعرض بيان الرؤية الذي أعده الفريق العامل المعنى بوضع رؤية مشتركة لمستقبل مساهمة العلم والتكنولوجيا في أغراض التنمية	٤	E/CN.16/1999/4 و Corr.1
مذكرة من الأمانة عن ميزانية اللجنة وأنشطتها فيما بين الدورات	٥	E/CN.16/1999/5
مذكرة من الأمانة عن حلقة العمل المعنية بتجميع الموارد	٦	E/CN.16/1999/6
مذكرة شاملة عن تنفيذ المقررات المتخذة في الدورة الثالثة وعن التقدم المحرز بشأنها، بما في ذلك أعمال المتابعة بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصال واستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار	٧	E/CN.16/1999/7
مذكرة من الأمانة عن دور وأنشطة اللجنة فيما يتعلق بتنسيق تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٨	E/CN.16/1999/8

عنوان الوثيقة أو وصفها	البند من جدول الأعمال	رمز الوثيقة
مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة	١٢	E/CN.16/1999/L.1
تقرير موجز أعدته الأمانة الأونكتاد عن اجتماع فريق الخبراء لبحث وضع رؤية مشتركة لمستقبل مساهمة العلم والتكنولوجيا في أغراض التنمية		E/CN.16/1999/Misc.1
مذكرة أعدتها الأمانة وقدمتها إلى الاجتماع الذي عقدته اللجنة لفريق من الخبراء لمناقشة موضوع التكنولوجيا الأحيائية وأثرها على التنمية		E/CN.16/1999/Misc.2
تقرير أعدته الأمانة الأونكتاد عن أنشطة التعاون التقني التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال: استعراض إجمالي		E/CN.16/1999/Misc.3
ورقة أعدتها الأمانة الأونكتاد بشأن إطار الرؤية المشتركة لمستقبل مساهمة العلم والتكنولوجيا في أغراض التنمية: عناصر التغيير والاستجابات المحتملة.		E/CN.16/1999/Misc.4
ورقة أعدها المركز الأوروبي لإدارة سياسات التنمية عن إنجاح شبكات البحوث المشتركة بين الشمال والجنوب		E/CN.16/1999/Misc.5
القائمة الأولية للمشتركيين ١		E/CN.16/1999/INF.1

— — — — —